أثر المياه على الخلاف بين تركيا ودول الجوار العربي ١٩٨٠-١٩٩٠

اسم الباحث : م.د علاء مشرف سليمان
Dr. Alaa Musharaf Suleiman
مكان العمل: قسم التاريخ/ كلية الاداب/ جامعة الانبار
Department of History, College of Arts, University of Anbar
alaa.musharaf@uoanbar.edu.iq

اسم الباحث: م.م احمد جاسم محمد
Asst. Lecturer Ahmed Jasem Mohammed
مكان العمل: قسم التاريخ / كلية الاداب/ جامعة الانبار
Department of History, College of Arts, University of Anbar
ahmed.jasem@uoanbar.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

الملخص:

تناول البحث اثر المياه على الخلاف بين تركيا ودول الجوار العربي ١٩٨٠-١٩٩٠ اذ تعد مشكلة المياه من اخطر المشاكل بين تركيا وسوريا والعراق لانها بطبيعة الحال مست حياة الشعوب بشكل مباشر، وقد اثر ذلك الخلاف على العلاقات بين تلك الدول خلال تلك الفترة بشكل كبير لاسيما ان الخلاف يعود الى جذور تاريخية عانت منه سوريا والعراق ولم تتمكن الدولتين من الوصول الى حل مع تركيا حول المياه، واستمر الخلاف مع مرور الزمن.

كانت هناك محاولات لحل تلك الازمة مع بدايات الثمانينيات القرن الماضي وذلك من خلال بروتوكول للتعاون الاقتصادي والفني بين العراق وسوريا ومن ثم انضمام سوريا فيما بعد، اذ اريد من خلال البروتوكول التوصل الى صيغة توضح طبيعة السيطرة على المياه وكذلك انشاء لجنة فنية الهدف منها كان القيام بالدراسات لحوضي دجلة والفرات وإيجاد حلول لها، الا ان تركيا كانت لديها نوايا بالتوسع في المشاريع والسدود على نهري دجلة والفرات وأنشاء مشاريع ضخمة غير مبالية بالضرر الذي سيلحق بالعراق وسوريا، والدليل على ذلك ان اللجنة الفنية المشتركة بين تركيا وسوريا والعراق التي اريد منها إيجاد حلول لحل مشكلة المياه فشلت ولم تقدم شيء يذكر.

كان لدى تركيا وجهة نظر حول مشكلة المياه، اذ ادعت ان استخدام المياه يجب ان يكون استخدام عادل ومثالي ومعقول لمجاري مياه نهري دجلة والفرات بدل ان تذهب تلك المياه الى شط العرب دون الاستفادة منها بشكل معقول، اذ اقترحت خطة ثلاثية المراحل لتحديد كمية المياه التي تحتاجها سوريا والعراق، ورأت انه ليس من المعقول مطالبتها من قبل العراق وسوريا بمقاسمة المياه التركية وعدت مياه دجلة والفرات هي مياه تركيا وليس من حق أي دولة ان تطالبها بمقاسمة المياه.

ان المشاريع والسدود الضخمة التي انشأتها تركيا او التي ستنشئها ولدت حالة من انعدام الثقة لدى العراق وسوريا في مدى جدية تركيا بإيجاد حل للخروج من ذلك الخلاف، فأن تركيا كانت تبرر انشاء تلك المشاريع بأنها ستقلل من خطر الفيضانات وستوفر كميات منتظمة من المياه لدول الجوار العربي، بينما رأى كل من العراق وسوريا

بأن تلك المشاريع ستضر بالحصص المائية وستقلل منها الى درجة كبيرة وستتقلص المساحات الزراعية وستؤدي الى ارتفاع الملوحة وزيادة التلوث وهجرة العديد من الفلاحين.

كانت هناك محاولة أخيرة بانعقاد بروتوكول بين تركيا وسوريا عام ١٩٨٧، دون دعوة العراق للانضمام، أصرت تركيا على ان تساوى الحصة المائية لسوريا مع العراق الا ان الأخير رفض واعرب عن اسفه لعدم دعوته، إلا انه في النهاية فشل البروتوكول ولم يتم التوصل الى حل يرضي جميع الأطراف.

الكلمات المفتاحية : (الخلاف، تركيا، العراق، سوريا، المياه)

Abstract:
The research addresses "The Impact of Water on the Dispute Between Turkey and the Arab Neighboring Countries (1980–1990)". The water issue is considered one of the most serious problems between Turkey, Syria, and Iraq, as it directly affected the lives of the people. This dispute greatly influenced relations among these countries during that period, especially since its roots go back to historical tensions that Syria and Iraq had long suffered from. Both states failed to reach an agreement with Turkey over water, and the conflict persisted over time. Attempts were made in the early 1980s to resolve the crisis through an economic and technical cooperation protocol between Iraq and Syria, later joined by Syria. The protocol aimed to establish a framework for water control and create a technical committee to study the Tigris and Euphrates basins and propose solutions. However, Turkey pursued expansion in dam and project construction on both rivers, disregarding the harm caused to Iraq and Syria. Evidence of this is the failure of the joint technical committee among Turkey, Syria, and Iraq, which produced no tangible results.
Turkey’s perspective on the water issue was that usage should be fair, optimal, and reasonable, rather than allowing the rivers’ waters to flow into the Shatt al-Arab without proper utilization. Turkey proposed a three-stage plan to determine Syria’s and Iraq’s water needs, arguing that it was unreasonable for them to demand a share of Turkey’s waters. Turkey considered the Tigris and Euphrates to be Turkish rivers, not subject to division with other states.
The massive projects and dams constructed or planned by Turkey created mistrust in Iraq and Syria regarding Turkey’s seriousness in resolving the dispute. Turkey justified these projects as measures to reduce flood risks and provide regular water supplies to neighboring Arab states. However, Iraq and Syria believed the projects would drastically reduce their water shares, shrink agricultural lands, increase salinity and pollution, and force many farmers to abandon their lands.
A final attempt was made through a protocol signed between Turkey and Syria in 1987, without inviting Iraq to participate. Turkey insisted on equal water shares for Syria and Iraq, but Iraq rejected this and expressed regret at not being included. Ultimately, the protocol failed, and no solution satisfactory to all parties was reached.

Keywords: (Dispute, Turkey, Iraq, Syria, Water)

المقدمة:

ان اثر المياه على الخلاف بين تركيا ودول الجوار العربي افتقر الى حسن النوايا بين الأطراف المتنازعة وعدم مراعاة المصالح المشتركة وكان كل ذلك يتم من خلال عقد اتفاقيات قانونية ذات صفة دولية يحترمها الأطراف الموقعة عليها، لذا فأن اثر المياه على الخلاف بين تركيا والعراق وسوريا عد من القضايا الرئيسية والمهمة التي واجهت تركيا ودول الجوار العربي، لا سيما ان جانب التعاون كان ضعيفاً ودل ذلك على عدم اعتراف أي بلد بحقوق البلد الاخر من حصته في المياه، وكان الاعتقاد التركي ان مياه دجلة والفرات هي مياه تركية نابعة من أراضي تركية وعليه فأنها غير ملزمة بإعطاء حصة ثابته للعراق او سوريا، ومن جانب اخر ادعت تركيا بالتعاون للتوصل الى اتفاق لزيادة حصة العراق وسوريا من المياه، ولذلك نجد ان تركيا قد تعاملت بطرق ملتوية في حل قضية المياه مع دول الجوار العربي .

اولاً: جذور الخلاف المائي بين العراق وسوريا وتركيا ١٩٤٦- ١٩٨٠

عدت المياه العابرة (نهري دجلة والفرات) من الأراضي التركية من اهم مصادر المياه بالنسبة للعراق وسوريا لما لتلك المياه أهمية ومميزات من ناحية عذوبتها وكميات المياه المتدفقة للاعتماد عليها لمياه الشرب والزراعة، كما ان العراق لا يمتلك مصادر مياه غيرهما، فمن الناحية الجغرافية ينبع نهر الفرات من تركيا ويجري في سوريا ويصب في العراق وينتهي عند اخر نقطة عند التقائه بنهر دجلة في شط العرب، واما نهر دجلة فينبع من شرق الاناضول في تركيا ويجري في الأراضي العراقية وينتهي عن شط العرب في البصرة جنوب العراق [١].

مثلت مشكلة المياه من المشاكل المهمة التي اثارت الجدل لما لها من أهمية كبيرة وتأثيرات استراتيجية على الامن القومي العراقي والسوري، لاسيما ان تركيا اتخذت من نهري دجلة والفرات ورقة مهمة للضغط على دول الجوار العربي لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية[٢].

كان من أسباب ذلك الخلاف حول قضية المياه بين تركيا وسوريا، ففي ١٩٥٦، سارعت الحكومة السورية بتخطيط مشروع " وادي الغاب" والذي شمل تجفيف مستنقعات ذلك الوادي لاستغلالها في الزراعة، على أن يتم توفير المياه الإضافية اللازمة من سد جديد سيقام على نهر العاصي، فأعلنت حكومة أنقرة معارضتها لذلك المشروع لما سيلحقه من أضرار فادحة بالفلاحين الأتراك ولم تتبع ذلك محادثات ثنائية جدية حول نهر العاصي وظلت المسألة دون حل[٣]، وأشارت وثائق المديرية العامة لأرشيف جمهورية أنقرة إلى أن مسألة مرافق التجفيف والري والاستصلاح التي خططت لها حكومة دمشق لبنائها في وادي الغاب على نهر العاصي، الذي تدفق مياهه عبر الأراضي التركية ويصب في البحر المتوسط خاص بالمصالح تركيا الحيوية، فقد جعل الموضوع محل نقاش بين الحكومتين التركية والسورية، ومن ثم مناقشة الخطط التي اعدتها تركيا من جانب واحد لنهر العاصي، ومن ثم مناقشة الإعلان عنها للحكومة السورية، وعلى

أساسه تم الإتفاق على عقد لقاءات بين ممثلي الحكومتين في دمشق لذلك الغرض[٤]، وحاولت حكومة أنقرة في ٢٨ شباط ١٩٥٦، تشكيل لجنة لإجراء مفاوضات مع حكومة دمشق بشأن نهر العاصي بما يلبي احتياجات الطرفين[٥]، إذ أجرت المديرية العامة للأشغال المائية التابعة لوزارة الاشغال العامة، مفاوضات في دمشق من أجل جمع المخططات التي أعدتها تركيا من جانبها، إلا أن سوريا رفضت من جانبها تلك المخططات التركية [٦].

كانت هناك مساعي تركية سارت وفق استراتيجية جديدة فيما تتعلق بالمياه إلى احتلال موقع متميز تجاه دول الجوار العربي من النواحي السياسية والاقتصادية بهدف أخذ دور أقليمي مؤثر من خلال استغلال مياه نهري دجلة والفرات، إذ كانت تركيا قد ارتبطت مع العراق بإتفاقية عام ١٩٤٦[٧]، وعلى ما تضمنته تلك الإتفاقية، بشأن تنظيم واستخدام المياه وإعلام الجانب المقابل فيما أريد بناء سدود وخزانات، والحقيقة أن تلك الإتفاقية قد استمرت قرابة عقد من الزمن، إلى أن قامت الحكومة التركية بأرسال مذكرة للحكومة العراقية في ٧ تشرين الأول ١٩٥٧، التي جاء فيها إعلان الحكومة التركية عزمها على إنشاء سد كيبان[٨].

كان الخلاف حول نهر الفرات في الحقوق المائية أكثر تعقيداً بسبب ضخامة وكثرة المشاريع المخطط لتنفيذها، والتركيز على نهر الفرات له بعد سياسي فاق المشاريع المقترحة على نهر دجلة، لأن تركيا ودول الجوار العربي مشتركة جميعاً في نهر الفرات، لذا فقد باشرت الحكومة التركية في حزيران ١٩٦٣، بعمليات دراسة ومسح كبيرة على نهر الفرات تمهيداً لإقامة مشروع كبير وضخم لتنمية المناطق الجنوبية والشرقية لتركيا، والتي عدت من أفقر المناطق وأكثرها تخلفاً[٩]، وكانت تلك المشاريع تهدف في البداية إلى تنظيم تدفق الأنهار لمكافحة الفيضانات والجفاف والتي بدأ تخطيط لها وتنفيذها في السنوات التالية، كانت بداية المشكلة بين سوريا والعراق، ثم انجذبت تركيا اليها[١٠].

طالبت حكومة دمشق تركيا في اجتماع الذي عقد في بغداد في كانون الأول ١٩٦٥، بنسبة ١٣ مليون متر مكعب في الثانية يومياً كحصة مائية من نهر الفرات[١١]، فيما أكد الوفد التركي على الجوانب الفنية وبحث سبل الاستخدام الامثل والتعاون الفني في ذلك الجانب فقط، وليس في موضوع اقتسام المياه، وأتهم الجانب السوري تركيا بأنها لا تريد من ذلك سوى المماطلة وكسب الوقت لتحقيق خططها ومشاريعها في أعالي نهر الفرات، وفرض سياسة الأمر الواقع، في حين أن المسؤولون الأتراك أكدوا على التعاون في الجانب الفني فقط[١٢]، ومن الجدير بالذكر أن البنك الدولي في عام ١٩٦٥ حول تقريره في تقييم الاحتياجات النسبية لتركيا وسوريا والعراق، أن الدول الثلاث وحسبما ذكرت بعض المصادر أنها استخدمت معلومات جزئية زودت بها البنك الدولي، وقيل أنها مستمدة من بعض تقارير المفاوضات التي كانت جارية بين تلك الدول، لكن الدراسة ذاتها لم يتم نشرها بشكل علني [١٣].

كان قرار تركيا لبناء سد كيبان عام 1966 على نهر الفرات، الذي بسببه بدأت حقبة جديدة في العلاقات المائية بين تركيا وسوريا والعراق، وظهرت المشاكل المتعلقة باستخدام مياه نهر الفرات، وبدأت

سوريا والعراق تشعران بالقلق من أن يتضررا من ذلك السد، والمعروف أن مشروع سد كيبان كان لأغراض توليد الطاقة ولن يغير ميزانية المياه في الحوض، ومع ذلك كان للسد تأثير على جميع مرافق التخزين في كل من سوريا والعراق من خلال تنظيم ما يقرب من (٧٠) من مياه نهر الفرات بعد الانتهاء من البناء، على اثر ذلك بدأت المفاوضات بشأن تحديد كمية المياه التي سيتم تصريفها إلى المصب خلال مرحلة ملء خزانات السدود قبل تشغليها وفق ما يسمي الخزن الميت[١٤].

أعلنت حكومة أنقرة في آذار ١٩٧٤، المباشرة في ملء خزان كيبان وأخبرت دول الجوار العربي بأنها لا تستطيع لبضعة شهور أن تسمح بمرور أكثر من ١٠٠ متر مكعب بالثانية من المياه عبر السد[١٥]، كما أن الخطوة الصعبة والمعقدة كانت عندما جرت مفاوضات ثلاثية في أنقرة ٥ آيار ١٩٧٤، بين وفود كل من العراق وتركيا وسوريا في أنقرة، حول مناقشة عملية خزن سد كيبان، لاسيما العمل به قد أنجز، ومناقشة توزيع الحصص المائية، إذ عبر الوفد التركي قائلاً" إن ملء خزان كيبان من حق تركيا أن تتصرف فيه كما تشاء، دون ضرورة أخذ موافقة أي جهة كانت... وإن الحكومة التركية تحترم حقوق الأقطار المجاورة في المياه المشتركة فيما بينمها، إلا أنها في الوقت نفسه تتمسك بحقوق الشعب التركي، وتضمن مصلحته بالدرجة الأولى، وأنطلاقاً من مبدأ سيادة تركيا على مصادرها الطبيعية"[١٦]، وكميات المياه التي تنوي تركيا اطلاقها في الاساس كانت حوالي ٣٥٠ متر مكعب بالثانية، وذلك المجمل بشكل عام، إلا أن الوفدان العراقي والسوري رفضا المقترح التركي[١٧].

صرح زعيم حزب العدالة ورئيس الوزراء التركي "سليمان ديميريل Suleiman Demirel [١٨] في ٤ نيسان ١٩٧٥، قائلاً: " أن لتركيا السيادة على مواردها المائية ولا ينبغي لها أن تنشأ السدود على نهري دجلة والفرات أي مشاكل دولية، ويجب أن يدرك الجميع أن لا نهر دجلة ولا نهر الفرات من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها تركيا، فالنهر لا يمكن عده نهراً دولياً إلا إذا كان يشكل الحدود بين الدولتين أو أكثر، ولكن لكل دولة الحق الطبيعي في استغلال مواردها المائية، وليس لدولة أخرى الحق في الاعتراض على ذلك"[١٩].

تطرقت الوثائق الأمريكية حول مشكلة المياه بين تركيا والعراق ولاسيما بشأن حقوق الأخير، من خلال الإتفاقيات ولم تغفل معلوماتها الاستخبارية عن تدوين الوعود والضمانات الشفوية التي أعطتها الحكومة التركية خلال الإتفاقية الأخيرة في عام ١٩٧٨، إلى العراق، بأنها لن تستخدم سد (كرة كايا) الذي خططت لأنشائه بما يتسبب في الضرر بالعراق أو دولة ثالثة، وأكدت أن ذلك السد ستستخدمه تركيا من أجل توليد الطاقة فقط، كما أوضحت بشكل نهائي عدم استخدام مشاريع الري، بمقابل وافق العراق على تزويد تركيا بالنفط عام ١٩٧٩، على أن لا تحرم العراق من كميات المياه التي يحتاجها [٢٠].

قايضت الحكومة التركية الحكومة العراقية الماء مقابل النفط وذلك بالحصول عليه بأسعار منخفضة وبالفعل خلال عام ١٩٨٠ استوردت النفط تركيا من العراق بنسبة ٥.٦٣٪ وفرضت تركيا على العراق انشاء مشروع انابيب النفط عبر أراضيها والا لن يكون هناك مياه للعراق (٢١).

ثانياً: أثر بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا ١٩٨٠ على مشكلة المياه

شعرت تركيا ان أهميتها الاستراتيجية قوية الى درجة انها اندفعت بطموحها الى انشاء مشاريع ضخمة وكبيرة على نهري دجلة والفرات ولأنها دولة منبع، والعراق دولة مصب وما كان قد بدأت من تطورات سياسية في المنطقة ولاسيما دحول العراق في حرب مع ايران، ذهبت تركيا باتخاذ إجراءات سريعة دون اعلام الجانب العراقي واستغلت انشغاله بالحرب(٢٢)، وذلك حينما قامت مؤسسة شؤون المياه التركية في مطلع عام ١٩٨٠ بإجراء دراسة للإمكانيات المائية في منطقة جنوب تركيا، وأنهت الدراسة بإنشاء ١٣ مشروعا مختلفاً للمنطقة(٢٣) .

بدأت تركيا بوضع خططاً شاملة تربط عدداً من المشاريع المائية على نهر الفرات منذ بداية عام ١٩٨٠، وذلك بداية لمشروعها الاساسي الضخم مشروع جنوب شرق الاناضول الكبير(٢٤)، علماً انها لم تعلن عنه آنذاك وتعلم الجانب العراقي به(٢٥)، لأن تركيا لم تلتزم بما تعهدت به اثناء المفاوضات التي سبقت بأنها الزمت نفسها بإعلام الجانب العراقي في حال انها شرعت ببناء سدود على النهرين(٢٦).

بعد التمهيد لتلك الإجراءات التي قامت بها تركيا مثل الاعداد والخطط لإنشاء المشاريع والتي كانت ممهدة لمشروع جنوب شرق الاناضول والتي عدت ابرزها (٢٧) .

ابرم الاتفاق بين العراق وتركيا في ١ كانون الأول ١٩٨٠ وعد بروتوكولاً رسمياً بين البلدين وخصص البند الخامس منه الى ضرورة التعاون ولا سيما في مجال السيطرة على التلوث للمياه المشتركة في المنطقة، واتفقا على تشكيل لجنة فنية مشتركة تعقد خلال شهرين من تاريخه لدراسة المواضيع المتعلقة بالمياه الإقليمية ولاسيما حوضي دجلة والفرات (٢٨) .

أشار البروتوكول الى نقطة مهمة ان دجلة والفرات هما حوضين كل منهما على حده وليس حوضاً واحداً(٢٩).

كان الاجتماع الذي عقد تحت عنوان الاجتماع المشترك للتعاون الاقتصادي والفني في كانون الأول عام ١٩٨٠(٣٠)، وخلال الاجتماع اكد الجانبان على ضرورة الوصول الى اتفاق لتقاسم المياه وكما حرصا على اشراك سوريا وتوجيه دعوة لها للانضمام الى الاتفاق (٣١)، جرى توقيع محضر الاجتماع في العاصمة التركية انقرة بين العراق وتركيا، بانضمام سوريا فيما بعد في عام ١٩٨٣، واختص الفصل السادس من محضر الاجتماع بقضية المياه الإقليمية، اذ اتفق الجانبان على التعاون في مجال السيطرة على تلوث المياه المشتركة (٣٢) .

خلال الاجتماع اكد الجانبان على ضرورة الوصول الى اتفاق لتقاسم المياه وكما حرصا على تشكيل لجنة فنية مشتركة [٣٣]، ومهمة اللجنة لدراسة الشؤون المتعلقة بالمياه الإقليمية في حوضي دجلة والفرات [٣٤] .

جاء في الفصل الخامس من محضر الاجتماع الخاص المياه ما يأتي "اتفق الجانبان على انعقاد لجنة فنية مشتركة خلال شهرين لدراسة المواضيع المتعلقة بالمياه الإقليمية خلال مدة سنتين قابلة للتمديد سنة ثالثة، وستدعى الحكومات لعقد اجتماع على مستوى وزاري لتقييم اعمال اللجنة الفنية المشتركية، ولتقرير الإجراءات التي توصي بها اللجنة الفنية المشتركة للوصول الى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الأنهار المشتركة"[٣٥] .

ثالثاً: مشروع الجاب وفشل اللجنة الفنية المشتركة بين تركيا والعراق وسوريا

شكلت اللجنة وكان الهدف منها تحديد الحصة العادلة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الدول الثلاثة في خلال مدة لا تتجاوز السنتين من تاريخ تشكيلها [٣٦] .

سعت الحكومة التركية انشاء مشروع الجاب الضخم والذي سيؤدي الى خفض الكميات المتدفقة نحو العراق بنسبة ٧٥٪ من مياه نهر الفرات، وكما ان المشروع عد بمثابة مشروعاً سياسياً ذو تأثير فعال على العراق، فمن الناحية الاستراتيجية ارادت تركيا ان تعزز من قوتها وتأثيرها على العراق. [٣٧]

عد الجانب العراقي ان المشروع سيؤدي الى استبعاد ٤٠٪ من مساحة الأراضي الزراعية على حوض نهر الفرات، كما ان نقص المياه سيؤدي الى ارتفاع نسبة الملوحة وكذلك ارتفاع نسبة التلوث وجفاف العديد من المنطقة وهجرة الفلاحين[٣٨].

كانت هناك مساعي عراقية منذ كانون الأول عام ١٩٨٠ للوصول الى حل عادل مع تركيا من اجل وصول المياه بالشكل الذي يفيد كلا البلدين، اذ عقد الجانبان خلال ذلك العام بروتوكول تعاون اقتصادي وفني في انقرة، وكانت احدى فقراته وتحديدا الفقرة الخامسة، الاتفاق على السيطرة بما يتعلق بتلوث مياه النهرين وتشكيل لجنة مشتركة خلال شهرين لتقديم دراسة تفضي الى حل المشاكل الفنية، وعلى مدار سنتين وقابلة للتمديد لسنة ثالثة، واعقب ذلك اجتماع وزاري لتقييم أداء تلك اللجنة من حيث النتائج وكميات المياه المتدفقة وحجم المياه التي بحاجتها كلاً من العراق وتركيا. [٣٩]

كانت تركيا قد اعدت مشروع الجاب "مشروع جنوب شرق الاناضول" الذي بوشر العمل به في مطلع عام ١٩٨١ لما له من أهمية اقتصادية كبيرة وما سيحققه من التوازن المفقود بين جنوب شرق تركيا ومناطق تركيا الأكثر تقدماً وتطوراً [٤٠] .

ان الجانب التركي قد انتقد العلاقات العراقية السورية ووصفها بأنها غير ودية وان الخلافات بينهما اثرت بشكل كبير على مسألة حل مشكلة المياه، فعندما تتوتر العلاقات بينهما فأن كلهما يلجأ الى تحسين العلاقة مع تركيا مما يدعم ويقوي موقفها ضدهما وتستغل ضعفهما [٤١] .

شرعت تركيا بوضع تصاميم فنية في عام ١٩٨٢، لأضخم سد على نهر دجلة الا وهو سد اليسو اذ عد من اكبر السدود التي ستقام على نهر دجلة وموقعه قرب منطقة دارغيتيجت على بعد (٤٥) كم من الحدود السورية وحجم الخزن الكلي (١١.٤) مليار متر مكعب ومساحة البحيرة (٣٠٠) كم مربع وينتج طاقة كهرومائية تصل الى (٣٨٣٠) ميكاواط في الساعة سنوياً، وبذلك اصبح المشروع محط جدال كبير بين تركيا والعراق لما له من تأثيرات سلبية عديدة على عدد من مدن العراق اذ من المتوقع ان ينخفض الوارد المائي للعراق من نهر دجلة من (٢٠.٩٣) مليار متر مكعب عن الحدود العراقية التركية ليصل الى (٩.٧) مليار متر مكعب أي ما يقارب من (٦٠٪) من الايراد المائي السنوي للنهر[٤٢].

حضرت اللجنة الفنية المشتركة للمرة الأولى في أيلول ١٩٨٣، والتي عقدت اجتماعها في انقرة [٤٣] ‘وحاول العراق خلال تلك السنة بالتعاون مع سوريا على انشاء لجنة فنية مشتركة للمياه الإقليمية للتعامل مع قضايا المياه بين الدول المتشاطئة في الحوض لكفالة مبادئ التشاور وتبادل المعلومات وفقاً للقانون الدولي، الا ان تلك المحاولة باءت بالفشل دون احراز أي تقدم[٤٤].

كانت هناك خطط من قبل البلدان الثلاثة حسب المعلومات المتبادلة في عام ١٩٨٣ م في اللجنة الفنية المشتركة إلى ري حوالي ٤,١٣ مليون هكتار منها ١٤٤٦ مليون هكتار في تركيا، ٠,٧٣٦ مليون هكتار في سوريا، و ١٩٥٤ مليون هكتار في العراق وذلك معناه أن احتياجات الأراضي المخطط ريها في البلدان الثلاثة من المياه فاقت متوسط واردات النهر السنوية بحوالي مرتين وبالتالي ظهرت لنا تنازع المصالح والذي لا يمكن إزالته إلا بتنازل الأطراف المعنية عن جزء من مشاريعها التي ربطتها بنهر الفرات، وكذلك الأمر بالنسبة إلى نهر دجلة أيضا، انطلاقا من العوامل التي أخذت بنظر الاعتبار عند اقتسام استخدامات المياه الدولية، وعلى رأسها الاحتياجات الاجتماعية لكل بلد ومدى توفر مصادر مائية بديلة فيه[٤٥].

ان اللجنة الفنية لم تجتمع إلا بشكل متقطع، وكان التعاون في الغالب على المستوى التقني وتركزت مواضيع النقاش على أعمال مشروع ممر المياه العظيم التي يجري التخطيط لها وبناؤها في جنوب تركيا وكان فكرة بناء سد أتاتورك مصدر قلق خاص لكل من العراق وسوريا وكان من المقرر أن تحدد اللجنة المشتركة طريقة معقولة ومناسبة لتخصيص المياه وبعد ١٦ اجتماعًا، وبعد ١٠ سنوات، وقد انقسمت اللجنة حول مسألة صياغة اقتراح لتقاسم الأنهار، ولم تتمكن من الاتفاق على نظام لتحديد الاستخدام العادل للأنهار المشتركة بينهما[٤٦].

لم تستطع اللجنة التوصل لحل الخلاف في عام ١٩٨٤، لاسيما بعد مساعي حثيثة من قبل العراق وسوريا بشكل مستمر بالضغط على تركيا، لاسيما ان مناسيب المياه قد انخفضت من نهري دجلة والفرات وكذلك التفاوت بين سنة وأخرى على عكس ما كان العراق يتوقع الحصول عليه، فأن ضعف كميات المياه

الواصلة الى العراق ازعج الحكومة العراقية، اذ كانت سوريا قد حصلت على ٣٠.٧ بليون متر مكعب، فأن العراق حصل على ١٦.٨ بليون متر مكعب[٤٧] .

بسبب فشل اللجنة في إنتاج خطوط عريضة لاجتماعاتها كانت القضايا الرئيسية التي أدت إلى هذا المأزق تتعلق بالمفاوضات ما إذا كان نهري دجلة والفرات يعتبران نظامًا واحدًا أو أن المناقشات يمكن أن تقتصر حصريا على نهر الفرات، فكانت الإشكالية في صياغة الهدف النهائي للجنة، أي الوصول إلى مصطلحات مشتركة، ما إذا كان ينبغي صياغة اقتراح لتقاسم الأنهار الدولية، أو لتحقيق نظام ثلاثي لتحديد استخدام المجاري المائية العابرة للحدود، وخلال اجتماعات اللجنة أصر كل من العراق وسوريا على اعتبار نهر الفرات نهرا دوليا وضرورة عقد اتفاقية مشتركة فورية، يتم بموجبها تقاسم مياه نهر الفرات، على أساس تحديد كل دولة لاحتياجاتها المائية. وفي الجهة الأخرى اعتبرت تركيا أن نهري دجلة والفرات يشكلا حوضا نهرا واحدا عابرا للحدود، وعليه يجب تخصيص المياه وفقا للاحتياجات الموضوعية[٤٨].

نلاحظ ان البروتوكول التعاون الاقتصادي والفني فشل فشلاً عملياً نتيجة اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وما رافقها من ضغوط اقتصادية وسياسية وأمنية حالت دون تنفيذ بنوده، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون لحل مشكلة المياه، وكذلك تركيا من جانبها ذهبت الى انشاء مشروع ضخم يتكون من مجموعة سدود على نهري دجلة والفرات، مما لا شك فيه اثار امتعاض العراق الذي ادرك انه سيتأثر مستقبلاً من تلك السدود وستنخفض المياه المتدفقة بشكل كبير، وبالتالي فأن الخلاف بين البلدين لم يحل بذلك البروتوكول.

رابعاً: الخطة التركية ثلاثية المراحل عام ١٩٨٤

اجرت تركيا دراسة حول مفاوضات المياه التي جرت في أحواض أنهار عابرة للحدود، وخلصت إلى أنه في جميع النزاعات التي تم حلها تقريبًا، لا سيما في الجداول الجافة أو الغريبة، لم تكن النماذج المستخدمة في المفاوضات "قائمة على الحقوق" على الإطلاق، لا على الهيدروغرافيا النسبية ولا على وجه التحديد على التسلسل الزمني للاستخدام، بل كانت "قائمة على الاحتياجات"[٤٩]، وشملت الخطة دراسات جرد مشتركة لموارد الأراضي والمياه في المنطقة وتقدير احتياجات المياه للقطاعات المتنافسة في المنطقة، والزراعة على وجه الخصوص، وذلك بدوره سيوفر الأساس لتخصيص أمثل للمياه المتاحة للاحتياجات المحددة[٥٠].

اقترحت تركيا في ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٨٤ خطة المراحل الثلاث للاستخدام الأمثل والعادل والمعقول للمجرى المائي العابر للحدود لحوض الفرات مع العراق وسوريا مهمتها تحقيق الاستخدام الأمثل والمنصف والمعقول للمجاري المائية العابرة للحدود وفقاً لمبدأ الاستخدام المنصف[٥١].

قدمت تركيا خطة المراحل الثلاث في عام ١٩٨٤، وتم التأكيد عليها باستمرار منذ ذلك الحين، وهي خطة العمل الرسمية لتركيا للاستخدام الأمثل وتخصيص نهر الفرات ودجلة وتتمثل الفكرة الأساسية

في أنه لن يكون من الكفء ولا منصفًا استخدام كميات كبيرة من مورد شحيح لري التربة غير الخصبة أو الأقل إنتاجية لذلك، ينبغي أيضًا مراعاة مجموعة متنوعة من العوامل، مثل الظروف الجغرافية والمناخية أو الجدوى الاقتصادية، عند تخصيص المياه [٥٢].

أكد واضعو الخطة أنه من خلال تحديد الاحتياجات كميًا، ستصبح قضية المياه أكثر قابلية للإدارة دعت تركيا، من خلال الخطة، إلى إنشاء هيئة مشتركة لجمع البيانات المتعلقة بموارد المياه والأراضي ومعالجتها وتبادلها، بحيث يمكن دمج التغيرات السنوية والموسمية في التقديرات التي تُجرى لتحديد المخصصات، في ذلك الصدد، من شأن تبادل البيانات أن يسهل عملية التفاوض ويعزز إنشاء العديد من الهياكل التعاونية وبالتالي، فإن جمع البيانات من خلال الجهود المشتركة سيمكن الدول المتشاطئة من التعود على التعاون والمضي قدمًا في المناقشات حول مخصصات المياه إلى جانب التوصل إلى مجموعة من المعايير المتفق عليها في تبادل البيانات، يمكن أن تنتقل المفاوضات إلى محادثات حول تنسيق المشاريع وإنشاء مشاريع مشتركة[٥٣].

تحقيقًا لتلك الغاية، ينبغي أن يستند تخصيص المياه أولاً إلى تقييم موارد المياه المتاحة المرحلة الاولى: دراسات جرد موارد المياه ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، تبادل البيانات المتاحة وفحصها، والقياسات المشتركة، وتقدير استخدامات المياه وفقدانها، وحساب التدفقات الطبيعية في خطوة ثانية، ستتم دراسة موارد الأرض ظروف التربة وجودتها، وأنماط المحاصيل، ومتطلبات الري، وما إلى ذلك وتقييمها وتصنيفها، المرحلة الثانية: دراسات جرد موارد الأرض أخيرًا، بناءً على التقييمات السابقة، ينبغي تقييم موارد المياه والأرض معًا ثم يتم تحديد احتياجات القطاعات المتنافسة وتخصيص المياه وفقًا لذلك، المرحلة الثالثة – تقييم موارد المياه والأراضي تشمل هذه المرحلة، من بين أمور أخرى، تحديث وإعادة تأهيل المشاريع الجارية، وتحسين الري، وتحديد إجمالي استهلاك المياه والطلب عليها، بالإضافة إلى تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع المخطط لها، ٢٨١ تستند خطة العمل إلى فرضيتين رئيسيتين، أولاً، يُعتبر نهرا الفرات ودجلة نظامًا واحدًا عابرًا للحدود، ثانيًا، لا يمكن تحقيق الاستخدام العادل والعقلاني والأمثل للمجرى المائي إلا من خلال دراسة علمية مشتركة تحدد الاحتياجات المائية الفعلية لكل دولة من دول حوض النهر، في ذلك السياق، يُعد جمع البيانات المشتركة ومشاركتها أمرًا بالغ الأهمية، لأنه على ذلك الأساس يتم تحديد الوسائل والتدابير اللازمة لتحقيق هدف التخصيص الأمثل للمياه[٥٤].

خلال المفاوضات، تبين أن إمكانات المياه غير قادرة على تلبية المطالب المعلنة للدول الثلاث المتشاطئة والأهم من ذلك، وجود شكوك وعدم كفاية متأصلة فيما يتعلق ببيانات موارد المياه والأراضي واستجابةً للمطالب السورية والعراقية بصياغة ترتيبات تقاسم عاجلة بناءً على المعايير التي طرحوها [٥٥].

رفض العراق الخطة و أكد العراق ان له ((حقوقاً مكتسبة)) تتصل ((بنظام الري التاريخي)) من نهري دجلة والفرات، وأشار العراق ان هناك بعدين للحقوق المكتسبة احدهما ارتكز على حقيقة ان تلك الأنهار

أعطت الحياة الى سكان منطقة ما بين النهرين لآلاف السنين، مما جعل لهذا الشعب حقاً مكتسباً فيها، وبالتالي لا حق لدولة مشاطئة في أعالي النهر ان تنتزع حقوق هؤلاء السكان، واما البعد الثاني للحقوق المكتسبة من منشآت المياه والري القائمة، فالعراق لديه آلاف من الهكترات من الأراضي الزراعية في حوض الفرات، بما في ذلك أنظمة ري تاريخية بقيت من العهد السومري، ويؤكد العراق ايضاً انه اقام العديد من المنشآت لري تلك الأراضي(٥٦).

بعد ثلاثة سنوات رفضت سوريا خطة المراحل الثلاث وانتقدت حقيقة أن المفهوم يعكس موقف تركيا، أي أن نهري دجلة والفرات نهران عابران للحدود على عكس الأنهار الدولية ويشكلان نظامًا واحدًا ٢٨٣ علاوة على ذلك، قيل إن خطة العمل التركية تنتهك بشدة سيادة الدول المطلة على النهر(٥٧).

ان تلك الخطة بنهجها القائم على الاحتياجات والذي يفضي إلى التعاون، وتركيزها الخاص على التسوية القانونية، ستحتفظ بمكانتها المبتكرة في تنسيق المياه العابرة للحدود في الواقع، مثل إنشاء عمل إقليمي منسق في حوض نهري الفرات ودجلة تحديًا كبيرًا، ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من الفرص في المنطقة لبدء إجراءات مبتكرة في تنسيق إدارة المياه العابرة للحدود (٥٨).

ان السدود التي اقامتها تركيا والتي ستقيمها مستقبلا على نهري دجلة والفرات لن تسهم فقط في تلبية احتياجات تركيا من الطاقة والياه وانما ستوفر امدادات منتظمة من المياه الى جيرانها(٥٩)، فيما كانت وجهة نظر العراق ان تلك المشاريع لها اثار سلبية مستقبلا، ولا بد من الوصول الى تفاهم مشترك لتقسيم حصص المياه وفي حق كل طرف في حوض النهر (٦٠).

نلاحظ ان اصل الخلاف الذي نشب بين الطرفين كان بسبب انشاء السدود التركية والتي عدها العراق ناقوص خطر دق في نعش الدولة العراقية وبالتالي كانت ضرورة الوصول الى اتفاق يضمن وصول كميات من المياه المتدفقة وكذلك عدم استخدام تلك السدود كنوع من أنواع الضغط من قبل الحكومة التركية على حكومة بغداد.

كانت وجهة النظر التركي ان الحقوق المكتسبة لا يمكن التعلل بها للحد من استخدام المياه بواسطة أعالي النهر المشاطئة له، وبمعنى اخر، فأن الحقوق التاريخية والمكتسبة التي ادعى بها العراق غير كافية اذ ان الاستخدامات المسبقة للمياه من قبل الدول الأدنى الى مصب النهر مثل فقط احد العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند التوصل الى تحديد الاستخدام العادل للنهر العابر للحدود (٦١).

واضح ان الموقف الرسمي التركي شكل عقبه امام أي تنسيق مشترك في مسألة المياه و بأن الضغط فيها يحقق لتركيا مكاسب سياسية واقتصادية، لاسيما ان تصريح سليمان ديميريل ((ان ابار النفط لهم ومنابع المياه لنا.. وان من حق تركيا التحكم بمياه دجلة والفرات وحتى اخر نقطة حدودية، وان مثل ذلك التحكم جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية التركية))(٦٢).

ان فكرة اقتسام المياه من خلال معادلة رياضية تقدم بها العراق لكي يضمن استخدام المياه في مشاريعه وقد ساندت سوريا تلك الفكرة من خلال أسلوب مماثل، ويتناقض مفهوم اقتسام المياه من خلال معادلة رياضية تناقضاً كاملاً مع مبدأ الانتفاع المنصف الذي ادعت به تركيا وهو جوهر عملية التقنين في ذلك المجال، ومن ناحية أخرى فأن فكرة اعتبار المجرى المائي العابر للحدود مورداً مشتركاً ليست مفهوماً يلقى تأييداً واسعاً في عملية التقنين في مجال المجاري المائية العابرة للحدود [٦٣].

كانت تركيا متشددة في موقفها اذ انها لم تعر أي اهتمام لمصالح العراق، ولا للعلاقات بين دول الجوار، كما انه موقف لا يتسم بالدبلوماسية، مما جعل قلق العراق على المياه يتزايد، فيتخذ من المواقف والمشاريع ما يحفظ له حقه بموقف مماثل، ويعني ذلك استمرار الخلاف حول المياه بين تركيا والعراق [٦٤].

ان تركيا غلب عليها الطابع السياسي اذ أصبحت لديها دوافع على تصرفاتها المائية، أي انها رسمت سياسة مائية ذكية من خلال ربطها لحاجتها الكهربائية وري المزروعات مع سلاح لا يقل خطورة عن الأسلحة النووية الا وهو الماء، الأقل ضجيجاً والأكثر نظافة ولديها منه الكثير، والحق ان تركيا رغبت في تحقيق قدر اكبر من الهيمنة الإقليمية مستقبلاً مع التغلب على بعض مشكلاتها الداخلية وذلك من خلال الاستخدام الواعي للأداة المائية [٦٥].

استغلت تركيا وضعها الاستراتيجي القوي وذلك من خلال انها الدولة الوحيدة التي تتمتع في الشرق الأوسط بمصادر مياه غزيرة، مما أعطاها السيطرة الفعالة على ذلك المورد المهم والاساسي للحياة، ولكي تستثمر تلك الموارد على الوجه الأكثر فاعلية، عزمت تركيا على تنفيذ برنامج طموح لاستخدام اعلى مواردها المائية [٦٦].

عندما حدث لقاء وزاري بين تركيا والعراق وسوريا عام ١٩٨٤ لم يسفر اللقاء عن رؤيا واضحة بشأن التخصيص المائي بنسب معينة بين الدول الثلاثة [٦٧]، وادعت تركيا ان ما حصل عليه العراق من مياه دجلة والفرات سمح له بإقامة مشاريع تنموية وزراعية وصناعية، وفي محاولة منها عدت النهرين من الأنهار العابرة للحدود بينما هي انهار دولية مشتركة[٦٨].

ان تركيا آنذاك ارادت تعقيد مشكلة المياه اكثر مما هي معقدة فأعلنت في اب ١٩٨٤ حربها على حزب العمال الكردستاني[٦٩] وربطت هذه المشكلة بمشكلة المياه، بأنه يجب على العراق محاربة الحزب وطرده من أراضيه[٧٠].

عندما كانت مصادر المياه محدودة بفعل سياسات التحكم التي مارستها تركيا وعملت على الحد من تدفقها أدت بالنهاية الى حدوث خلل في الامن المائي وبدوره افضى الى تدهور في العلاقات وكان سببا في حدوث الازمات التي أدت الى زيادة ملوحة التربة واتساع مساحات التصحر ومشاكل زراعية هددت الامن الغذائي مما شكل خطرا على حياة السكان وحياة الثروة الحيوانية ([٧١]).

نلاحظ ان تركيا لم تكن لديها النوايا لحل مشكلة المياه والدليل انها عمقت الخلاف بربطها مشكلة داخلية مع مشكلة خارجية، وكان من المفترض تجنب تلك المشكلة والسعي للوصول لحل مشكلة المياه مع العراق وسوريا بشكل أوضح بعيداً عن المشاكل الاخرى.

كانت سوريا قد لجأت في أواخر السبعينيات الى دعم حزب العمال الكردستاني المتواجدين في اراضيها لغرض استخدامه كورقة ضغط على تركيا من أجل التوصل لحل لمشكلة المياه، وعندها قام الحزب بتنفيذ أولى هجماته المسلحة في منطقة اروه وشمزينان عام ١٩٨٤، وفي نفس العام، طبقت تركيا فكرة مشروع واضطرت سوريا للاستمرار في التفاوض مع تركيا، عبر القنوات الرسمية، للحصول على ما تريده من تركيا، فقام رئيس الوزراء السوري عبد الرؤوف القاسم، بزيارة رسمية لتركيا عام ١٩٨٦، وأجرى محادثات مع الإدارة التركية، بشأن المياه، وعلى خلفية تلك الزيارة صرح عبد الرؤوف القاسم، أن نهر الفرات مهم جدا لسوريا وان سوريا ستضطر للانتقام اذا ما اضر المشروع بسوريا(٧٢).

ازادت قلق الحكومة العراقية عندما أعلنت الحكومة التركية عن انتهاء مشروع (قر قايا)(٧٣) ومشروع (الفرات الحدودي)(٧٤) وبدأ العمل بهما في عام ١٩٨٦، وبدأت الشكاوى العراقية من انخفاض مناسيب مياه الفرات، وطالب العراق من تركيا الالتزام بمبدأ الأنهار الدولية، والتشاوري المسبق قبل تنفيذ أي مشروع يؤثر في تدفق المياه، ومن جانبها اكدت تركيا ان نهري دجلة والفرات انهار عابرة للحدود وليست دولية، وان لها حق السيادة المطلقة في استثمار الموارد المائية داخل أراضيها(٧٥).

لقد ساهم الخلاف بين العراق وسوريا حول مشكلة المياه وبينهما وبين تركيا اثره في تمكن الأخيرة من استغلال تلك الورقة لصالحها واستطاعت من ضمان مصالحها في مطالب معينة من هذان البلدان الجارين وذلك عد أسلوب من الأساليب الابتزاز السياسي الواضح، كضغط على توقف الدعم اللوجستي الذي تقدمه سوريا للحركات الكردية المناوئة لتركيا(٧٦).

جدير بالإشارة أن توازن القوة ما بين العراق وتركيا التي تتحكم بموارده المائية عد عاملاً حاسماً في عملية ادارة الموارد المائية المشتركة، طالما ان تركيا حاولت استخدام المياه كورقة ضغط في التأثير على السياسة الخارجية العراقية لضمان حصولها على النفط طبقا لمعادلة النفط والمياه، لأن مشاريع السدود الاستراتيجية وضعها موضع القوة في أي نقاش مستقبلي بينها وبين العراق حول الحصص المائية وهو ما فسر موقف تركيا باتجاه استغلال وتنفيذ واستكمال مشاريعها لان العراق يحتاج الكثير لتعزيز بيئته السياسية والاقتصادية والامنية التي تدعم عناصر القوة الشاملة لديه وتدعم قراراته المستقبلية تجاه تركيا(٧٧).

ان حاجة العراق للمياه هو امر ضروري كما هي حاجة تركيا للنفط وبالتالي ذلك ما جعل العراق محط انظار تركيا التي نافست الدول في الحصول على حصة من نفط العراق(٧٨).

نلاحظ في السياق ذاته ان تركيا ارادت مساومة العراق وذلك بالحصول على النفط مقابل المياه، وبالتالي فأن اعلان تركيا من خلال بعض قادتها السياسيين بأن العراق يملك النفط بينما تركيا تفتقر لذلك

العنصر المهم فأن أراد العراق الحصول على المياه فيجب عليه ان يبيع النفط لتركيا بأسعار منخفضة على الأقل.

عقدت تركيا اجتماع ضم وزراء مختصين بالمياه من تركيا والعراق وسوريا في تشرين الثاني ١٩٨٦، ناقش المجتمعون مشاكل مياه حوض نهر الفرات ومسألة توزيع عادل للمياه بين الدول الثلاثة، وهدف الاجتماع كان محاولة التوصل الى تفاهمات او اتفاقيات مشتركة حول كمية المياه المتدفقة من تركيا الى سوريا ثم الى العراق، وفي ظل بناء تركيا لسدود كبرى مثل سد اتاتورك ضمن مشروع جنوب شرق الاناضول، ما أثر على كميات المياه الداخلة الى سوريا والعراق واثار توترات بين العراق وتركيا، اذ طلب العراق من تركيا تحديد مستوى ثابت لتدفق مياه نهر الفرات عوضاً عن الانخفاضات التي حصلت بسبب ملء السدود، وطالب العراق بزيادة التدفق من (٥٠٠) الى (٧٠٠) متر مكعب بالثانية[٧٩]، غير ان تركيا عدت الامر قضية فنية وتقنية اكثر من كونه سياسياً وابقت على مواقفها، وعدت مطالب العراق غير قابلة للتطبيق بسهولة، وكانت نتائج الاجتماع محبطة وغير مجدية ولم يسفر الاجتماع عن اتفاق[٨٠].

نلاحظ مما تقدم ان الاجتماع الأخير سبب توتراً بين الدول الثلاثة، اذ بدلاً من ان يحل قضية المياه بشكل نهائي سبب توتراً .

خامساً: أثر بروتوكول التعاون الاقتصادي بين تركيا وسوريا ١٩٨٧ على مشكلة المياه

زار رئيس وزراء تركيا عام 1987 توركوت أوزال (Turgut Özal)[٨١] سوريا، واسفرت تلك الزيارة توقيع برتوكول التعاون الاقتصادي بين البلدين في ١٧ تموز و 23 عام 1987 في ذلك الإطار تم تخصيص خمس مواد من البرتوكول الموضوع المياه وجاء فيها، أثناء انشاء خزان سد أتاتورك، يتعهد الجانب التركي بإطلاق أكثر من (٥٠٠)متر مكعب بالثانية من المياه سنويا، من الحدود التركية السورية حتى التخصيص النهائي من مياه نهر الفرات بين الدول الثلاث، وإذا انخفض التدفق شهريًا عن (٥٠٠)متر مكعب بالثانية، فإنه يقبل تعويض الفرق في الشهر التالي[٨٢].

ان تركيا لم ترتب اية حقوق للعراق بعد توقيعها للاتفاق الثنائي مع سوريا عام 1987 والذي يقضي بتدفق قدره (٥٠٠) متر مكعب في الثانية، وذكرت المصادر التركية ان حصة العراق يجب ان تسوى مع سوريا[٨٣]، فيما رفض الجانب العراقي ذلك الاتفاق[٨٤].

لم يشارك العراق في البروتوكول الموقع بين تركيا وسوريا، لذلك قام نائب رئيس جمهورية العراق بزيارة تركيا في نيسان ١٩٨٨ وأعرب عن أسفه لعدم دعوة العراق إلى محادثات المياه في الاجتماعات الرسمية، وقد أبلغت تركيا العراق بأن البروتوكول مؤقت وأن التخصيص الفعلي سيتم بمشاركة الأطراف الثلاثة من هذا البرتوكول تخصيص المادة العاشرة لمشروع[٨٥].

استمرت المباحثات بين الطرفين التركي والسوري على مستوى الخبراء المائيين لمدة شهرين، ركزت على تنفيذ البروتوكول ، لكن دون تطور يذكر واتهمت تركيا سوريا بانها لم تلتزم بتعهداتها الأمنية المتعلقة

بحزب العمال الكردستاني، وعلى أثر ذلك هدد الرئيس التركي عام ١٩٨٩ بقطع المياه عن سوريا إذا لم تلتزم بالاتفاقيات الأمنية المعقودة بين الطرفين فتدهورت العلاقات بين البلدان ووصلت ذروتها في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٠ بعد إيقاف تركيا لتدفقت مياه نهر الفرات إلى كل من سوريا والعراق اثناء ملء سد أتاتورك(٨٦).

ذكرت بعض المصادر ان الحكومة التركية أوضحت لن تساهم السدود التي بنتها تركيا حتى الآن، وتلك التي ستبنيها على نهري الفرات ودجلة، في تلبية احتياجاتها من الطاقة والري فحسب، وانما ستوفر أيضًا إمدادات مياه منظمة لجيرانها، وقد وجد باحثون ذوو شهرة عالمية أن السدود التركية على نهر الفرات فعالة، نظرًا لخزاناتها الفعالة، وانخفاض خسائر التبخر، وخصائصها الجغرافية والطبوغرافية يتذبذب تدفق المياه في تلك الأنهار بشكل كبير من موسم لآخر، ففي أشهر الصيف، يتراوح متوسط تدفق تلك الأنهار بين ١٥٠ و٢٠٠ متر مكعب في الثانية، ومن ناحية أخرى، يصل في الربيع إلى مستوى ٥٠٠٠ متر مكعب في الثانية أو أكثر، وذلك يعني فيضانات قوية في الربيع وجفافًا في الصيف، وقد تم تنظيم تلك التقلبات الكبيرة من خلال بناء السدود على نهر الفرات، ولن يشعر جيران تركيا بآثار الجفاف المحتمل، وسيحصلون على تدفقات مياه منتظمة ومستقرة(٨٧).

صرح وزير الاشغال العامة التركي جنكيز ألتينكايا (Cengiz Altınkaya) بقوله «نحن نعارض فكرة تقاسم نهري الفرات ودجلة، وهما من موارد الشعب التركي لقد قلنا إن هذا يشبه مطالبة تركيا للدول العربية بحق تقاسم نفطها»(٨٨).

قال رئيس الوزراء يليدريم أكبولوت (Yıldırım Akblolut)(٨٩) إنه عرض على سوريا والعراق صيغة جديدة، بموجبها ستقوم تركيا بتزويد ٧٠٠ متر مكعب في الثانية خلال فصل الصيف، لكنها ستخفض المستوى الحالي البالغ ٥٠٠ متر مكعب في فصل الشتاء، ليصل إلى ٥٠٠ متر مكعب المتعهد بها كمعدل سنوي، ولكن العراق وسوريا رفضا الاقتراح أيضاً، على حد قوله(٩٠).

ان مياه نهر دجلة ٦٠٪ توفر منها، بينما يوفر نهر الفرات النسبة المتبقية البالغة ٤٠٪ ، في منتصف كانون الثاني عام ١٩٩٠، عند اكتمال المرحلة الأولى من سد أتاتورك، قامت تركيا بحجز مياه نهر الفرات بالكامل لمدة شهر لبدء ملء خزان السد، على الرغم من الاحتجاجات السورية والعراقية الشديدة هدد العراق بقصف السد، ما دفع تركيا إلى حشد جيشها والتهديد بقطع تدفق المياه إلى سوريا والعراق بشكل دائم(٩١).

سبب انهاء الموضوع في عام ١٩٩٠ هو انهيار الاتفاق الثلاثي بين تركيا وسوريا والعراق في ذلك العام ولم يحل النزاع المائي طويل الأمد واتهم وزراء عراقيون تركيا بالتصرف بأنانية وبشكل احادي الجانب في تقييد امدادات المياه من نهر الفرات الى أراضيهم مما هدد مستقبل الري والطاقة وسبل عيش المزارعين .

الخاتمة

في ضوء ما تقدم، يتضح أن أثر المياه على الخلاف بين تركيا ودول الجوار العربي ١٩٨٠–١٩٩٠ لم يكن مجرد خلاف فني حول تقاسم الموارد، وانما هو نزاع ذو أبعاد سياسية واستراتيجية واقتصادية عميقة، ارتبط بموقع كل دولة ضمن حوضي نهري دجلة والفرات (دول منبع ومصب)، وبطبيعة السياسات التنموية التي انتهجتها كل دولة.

وقد أفضت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها:

تباين المفاهيم القانونية للمياه: إذ عدت تركيا نهري دجلة والفرات أنهاراً عابرة للحدود تخضع لسيادتها الوطنية، في حين أكد العراق وسوريا على صفة "الأنهار الدولية" وضرورة تقاسمها وفق قواعد القانون الدولي.

استغلال تركيا لموقعها الجغرافي: كونها دولة منبع، ما منحها قدرة كبيرة على التحكم بتدفقات المياه، واستخدامها كورقة ضغط سياسية واقتصادية، خاصة تجاه العراق.

تصاعد النزاع مع المشاريع المائية الكبرى: مثل سد كيبان ومشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، التي أدت إلى تقليص كميات المياه المتدفقة إلى سوريا والعراق، وأثارت مخاوف جدية على الأمن المائي والزراعي لديهما.

ضعف التعاون الإقليمي وفشل الأطر المؤسسية: حيث أخفقت اللجنة الفنية المشتركة والبروتوكولات الموقعة في تحقيق حلول عملية، بسبب تضارب المصالح، وانعدام الثقة، والخلافات السياسية بين الدول الثلاث.

أثر العوامل السياسية والإقليمية: مثل الحرب العراقية–الإيرانية، والتوترات السورية–العراقية، والتي ساهمت في إضعاف الموقف التفاوضي العربي، ومنحت تركيا فرصة لتعزيز مشاريعها دون قيود فعالة.

فشل المبادرات التركية (كخطة المراحل الثلاث): نتيجة رفض العراق وسوريا لها، لكونها تستند إلى مبدأ "الاحتياجات" بدلاً من "الحقوق المكتسبة"، مما يعكس عمق الخلاف في أسس التفاوض.

انعكاسات خطيرة على العراق بشكل خاص: تمثلت في انخفاض الواردات المائية، وزيادة الملوحة والتلوث، وتقلص الأراضي الزراعية، مما يهدد الأمن الغذائي والاستقرار السكاني.

بناءً على تلك النتائج، يمكن القول إن أزمة المياه في حوضي دجلة والفرات خلال تلك المرحلة وضعت الأساس لصراعات مائية مستمرة حتى الوقت الحاضر، وأن حلها يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وتبني إطار قانوني دولي ملزم، قائم على مبادئ العدالة والتقاسم المنصف، بعيداً عن سياسة فرض الأمر الواقع.

قائمة الهوامش :

(١) خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، دار الكتب الوثائق، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٧١

(٢) سعد عبدالعزيز مسلط، الرؤية الاكاديمية التاريخية تجاه قضايا الخلاف العراقية–التركية المعاصرة ١٩٢٣–٢٠٠٢ الأستاذ دكتور إبراهيم خليل العلاف انموذجاً، بحث منشور، مجلة الاداب، جامعة بغداد، مج (٢٠٢٠)، العدد(١٣٥)، ص١٤٦

(٣) خليل ابراهيم الناصري، المصدر السابق، ص١٧٢.

(4)) A.D.B.K, Hariciye Vekaleti İkinci Daire U. Müdürlügu ،Yüksek Başvekalete ،No 105/86, 27 Subat 1956.

(5) A.D.B.K, Hariciye Vekaleti İkinci Daire U. Müdürlügu ،Yüksek Başvekalete ،No 4/6812, 28 Subat 1956.

(6) A.D.B.K, Hariciye Vekaleti İkinci Daire U. Müdürlügu ،Yüksek Başvekalete ،No 4/6812, 28 Subat 1956.

٧() معاهدة ١٩٤٦: عقدت بين تركيا والعراق في ٢٩ آذار ١٩٤٦ وبموجبها وضع البلدان قوانين تنظيم المعاهدة الانتفاع من مياه نهري الفرات ودجلة منها موضوع تنظيم جريان مياه نهري دجلة والفرات مع روافدهما والانتفاع بها بين الدولتين، وأن تفصح تركيا للعراق عن مشاريعها في بناء السدود والالتزام بالاتفاق لخدمة مصالح الطرفين. عمر عطار مصطفى ، مستقبل استراتيجية تركيا المائية تجاه سوريا والعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية ، ٢٠١٨، ص ١١٥.

(٨) سد كيبان: الواقع في شرق اواسط اسيا على نهر الفرات في نهاية مجرى المياه عند مضيق كيبان شرق تركيا عند مؤخر التقاء فرعي نهر الفرات فرات صو ومراد صو، ومواصفاته الفنية، الارتفاع ١٠٠٠ متر عن قاع النهر، وأما الأغراض، لتوليد الطاقة الكهرومائية بسعة قدرها ١٠٨٥٠٠٠ كليواط وكلفة المشروع قرابة ٣٠١٨/٢ مليون ليرة تركية. ينظر د.ك.و، ملفات مجلس السيادة (٤٢٠٧٠٠/٣٢)، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، المؤرخ ١١ /١٩٦٨/٤، و١/ص١.

(٩) وسام شاكر الهاشمي، التآمر على المياه العربية مشروع تنمية هضبة الأناضول مشروع الغاب واثاره السلبية على مياه نهر دجلة، مجلة الجيولوجيا والتنمية، العدد (٢)، ١٩٩٧، ص٥

١٠() صبيحة إبراهيم صالح، لمى عبدالعزيز مصطفى، موقف تركيا من قضية المياه في سوريا والعراق ١٩٨٩–٢٠٠٢، بحث منشور، مجلة كلية التربية الأساسية، مج (٣)، العدد (٢٠)، ٢٠٢٤، ص٤٣٠

(١١) احمد نوري النعيمي، العلاقات العربية التركية ١٩٤٥–٢٠١٦، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص٣١٢.

(١٢) عبد العزيز شحادة منصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٥٦.

(13) Arnon medzini ،the euphrates river an analysis of a shared river system in the middle east ،school of oriental and african studies university of london ،1994 ،S171.

14) (Özden Bilen, Ortadoğu Su Sorunları ve Türkiye, Tesav Yayınları, (Ankara 2009), s. 88.

(١٥) خليل ابراهيم الناصري، المصدر السابق، ص١٧٣.

(١٦) حاقان طاناش، مشكلة المياه في المنطقة من وجهة نظر تركية، بيروت، ١٩٩٤، ص٢٨٥.

(١٧) احمد جاسم ابراهيم الشمري، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي العربي (سوريا_ العراق)، بحث منشور، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية الحضارية والتاريخية، مجلد (١٠)، العدد (٢)، ٢٠٢٠، ص٤٤

١٨() [١٨] سليمان ديميريل: ولد في قرية إسلامكوي بمحافظة إسبارطه بتركيا في ١ تشرين الثاني، ١٩٢٤ وتوفي في ١٧ حزيران ٢٠١٥، ودرس الهندسة المدنية في جامعة إسطنبول التقنية وتخرج عام ١٩٤٩، وعين مدير الطاقة الكهربائية، وأنشأ سد سيحان في ١٩٥٢ واكسبه شهرة، وفي ١٩٥٤ اصبح رئيساً لدائرة السدود، دخل السياسة في الخمسينيات وأنضم إلى الحزب الديمقراطي التركي، وأسس حزب العدالة والتنمية في عام ١٩٦١، عين نائباً لرئيس مجلس الوزراء في حكومة سعاد خيري اوغلو ٢٥ شباط ١٩٦٥ حتى ٢٧ تشرين الاول ١٩٦٥، شغل منصب رئيس وزراء تركيا لفترات متعددة من٢٧ تشريت الاول ١٩٦٥ حتى ٣ تشرين الثاني١٩٦٩ وشكل حكومته الثانية ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ ٦ آذار ١٩٧٠ و شكل حكومته الثالثة ٦ آذار ١٩٧٠ حتى ٢٦ آذار ١٩٧١ وشكل حكومته الرابعة ٣١ آذار ١٩٧٥ حتى ٢١حزيران ١٩٧٧ وشكل حكومته الخامسة في ٢١ تموز ١٩٧٧ حتى ٥ كانون الثاني ١٩٧٨، وشكل حكومته السادسة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٩ حتى ١٢= =أيلول ١٩٨٠، وأنتخب رئيساً للجمهورية في ١٦ ايار١٩٩٣ حتى ٢٠٠٠. ينظر مروة علي حسين الزاملي، السياسة الخارجية التركية اتجاه المشرق العربي في عهد حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص١١

(١٩) صبرية احمد لافي الغريري، استثمار الموارد السطحية المائية في العراق وأثرها في الامن الوطني، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص٢٠١.

(٢٠) فليبس روبنس، تركيا والشرق الاوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث، ١٩٩٣، ص١٠٨.

(٢١) هالة خالد حميد، إشكالية الامن المائي في العلاقات التركية العراقية: دراسة في آليات التعامل الأمثل في قضية المياه، بحث منشور، مجلة قضايا سياسية، جامعة بغداد، العدد(٦٥)، ٢٠١٤، ٤٧٧

(٢٢) عباس عبدالحسن كاظم، ظاهر عبدالزهرة خضير، تركيا ونهر الفرات نظرة تحليلية في الجغرافية السياسية، بحث منشور، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية) مج (٣٦)، العدد(٣)، ٢٠١١، ص١٤١.

(٢٣) عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص١٢٢

٢٤() مشروع جنوب شرق الأناضول الغاب GAP من التسمية التركية للمشروع وهي: Guneydogu" ، ويطلق عليه باللغة الانكليزية Anadolu Projesi" أي "مشروع تطوير جنوب شرق " he Southeastern Anadolu Development Project الأناضول وعد ذلك المشروع أحد أكبر المشاريع طموحاً في العالم، وفي تركيا وهو في الأساس من أفكار سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي. وقد وقد وصفت مجلة تايم المشروع بكونه واحداً من أكبر تسعة مشاريع في العالم ، أو هو واحد من عجائب الدنيا السبع، عتبر المشروع حوضي دجلة والفرات حوضاً موحداً، لأن المنطقة جبلية، لذا فان المشروع يتضمن أنفاقاً ضخمة لتوصيل المياه الى سهل حران، حيث يتوفر ما يقرب من ١.٧ مليون هكتار من الأراضي المنبسطة والتي تحتاج الى المياه بصورة ماسة لتطويرها، المشروع بدأ كفكرة في كتاب : " نهر الفرات والخطة الانمائية لجنوب شرق الأناضول " عام ١٩٧١ للدكتور (كولارز) وهو استاذ الجغرافية ودراسات الشرق الأدنى في جامعة ميتشجن) الأمريكية منذ عام ١٩٧١، وتعود أولى الدراسات الجدية لهذا المشروع الى الثلاثينيات من القرن الماضي . لكن طبيعة الظروف السياسية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية الناتجة عن أوضاع سنوات الحرب العالمية الثانية) ١٩٣٩ – ١٩٤٥) والتطورات اللاحقة وقفت حائلاً دون تنفيذ هذا المشروع في النصف الأول من اربعينيات القرن الماضي ، وفي الستينيات منه تم التسريع في حشد عدد من المشروعات واستيعاب ما تحتويه المنطقة من طاقات وامكانات هائلة . وأخذ في بداية الأمر تطبيق فكرة ربط المشروعات الفردية ضمن خطة شاملة . ثم بدأت تركيا عام ١٩٨٠ في وضع مخطط تفصيلي وشامل يربط عدد من المشروعات المائية معهداً السبيل بذلك الى مشروع (جنوب شرق الأناضول) الذي يشتمل على سلسلة من

سدود المياه والخزانات وأنفاق الإرواء ومحطات توليد الكهرباء من استغلال نهري دجلة والفرات. ينظر حامد عبيد حداد، المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات .. الأهداف والنوايا، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مج(١٨)، العدد(٦٥)، ٢٠٢٠، ص٢٧٠

(٢٥) سامر مخيمر، خالد حجازي، ازمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة، بحث منشور، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون والثقافة والاداب، الكويت، العدد (٢٠٩)، ١٩٩٦، ص٩٦

(٢٦) علاء مشرف سليمان، الخلاف التركي مع دول الجوار العربي ١٩٥٥-١٩٨٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الانبار، ٢٠٢٥، ص ١٢١

٢٧() عماد نعمة العبادي، مياه نهر الفرات واثرها في العلاقات التركية_ السورية ١٩٨٠-٢٠٠٠، مجلة كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية، العدد (٢٦)، ٢٠١٨، ص٤٤٠

٢٨() ياسر محمد عليوي، متغير المياه في العلاقات العراقية التركية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٣)، ٢٠١٨، ص٢٥٣

٢٩()احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية ١٩٤٥-٢٠١٦، دار امجد للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٧، ص٣٤٢

٣٠() فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤، ص٩٥

٣١() سلمان علي حسين، المياه في العلاقات العراقية التركية، بحث منشور، كلية الفنون الجميلة، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص١٦

٣٢() فرح عبد الكريم محمد، المصدر السابق، ص٩٥

٣٣() سلمان علي حسين، المياه في العلاقات العراقية التركية، بحث منشور، كلية الفنون الجميلة، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص١٦

٣٤() حيدر شامان حسين الصافي، نهر الفرات دراسة في العلاقات التركية العراقية، بحث منشور، مركز أبحاث الاهوار، جامعة ذي قار، ٢٠٠٩، ص١٣

٣٥() انتصار معاني علي الساعدي، نشوان علي حمادي الحديدي، شحة المياه في العراق (الأسباب، والمشاكل، والحلول)، بحث منشور، مجلة الجامعة العراقية، مج (١) العدد(٥٥)، ٢٠٢٢، ص٦٣٣

٣٦() ناجي علي حرج، مشكلة المياه في العلاقات العراقية السورية التركية (مظاهر التعاون وجوهر الخلاف)، بحث منشور، مجلة دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، العدد (٥)، ١٩٩٨، ص٤٩٨

(٣٧) علي عبدالحسين عبدالله، الفرص الضائعة امام العراق في مياه دجلة والفرات، بحث منشور، المجلة السياسية والدولية، جامعة جيهان، ٢٠١٨، ص ٤٩-٥٠

(٣٨) صخر علي سلامة السليحات، دور المياه في اثارة النزاع في الشرق الأوسط (دراسة حالة: تركيا_ العراق- سورية للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤، ص٤٣

(٣٩) محمد عبدالمجيد حسون الزبيدي، الأمن المائي العراقي دراسة عن سير المفاوضات قسمت المياه الدولية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١١٠-١١١

٤٠() محمد عبد المجيد حسون الزبيدي، الأمن المائي العراقي دراسة عن سير المفاوضات قسمت المياه الدولية، بغداد، ٢٠٠٨، ص١١٢

٤١() عبد العزيز محمد محمد، مشكلة المياه في الوطن العربي، شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام، طرابلس، ١٩٩٥، ص١٢١

٤٢() مهدي فليح ناصر الصافي، تحليل جغرافي سياسي للسياسة المائية التركية واثرها على الامن المائي العراقي، بحث منشور، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد (٢٣)، ٢٠١١، ص٧٨

٤٣() عمر احمد حسين، جبار محمد مهيدي، استخدامات مياه نهر الفرات بين الدول المتشاطئة وفقا للقانون الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (٧) ، العدد (١) ، ٢٠١٨، ص٢٣٢

٤٤() زيتوني محمد، بوعكاز عبير، ديناميكيات الصراع حول مشكلة المياه في المنطقة العربية بعد ٢٠١٩ دراسة حالة نهري دلة والفرات، بحث منشور، مجلة اكاديميا للعلوم السياسية، مج(٦)، العدد(٣)، ٢٠٢٠، ص١٠٨

٤٥() انتصار محي الدين محمد داوؤد، دور المياه في الصراع العربي التركي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٥، ص٦٠

46) (Adele J. Kirschner and Katrin Tiroch"،The Waters of Euphrates and Tigris: An International Law Perspective،A. von Bogdandy and R. Wolfrum،Max Planck Yearbook of United Nations Law, Volume 16, 2012. p. 348

٤٧() صحيفة الوطن الأردنية، العدد (١٠٣٤٩) ، ٢٠١١

48) (Mete Erdem, "Transboundary Water Issues In The Euphrates-Tigris river Basın: Some Methodological Approaches And Opportunities For Cooperation", 2008, p. 16.

٤٩() ويمكن تعريف "الاحتياجات" من خلال واحد أو مزيج مما يلي: الأراضي القابلة للري، أو السكان، أو متطلبات مشروع محدد، أو قطاع ، وتمت صياغة الخطة ثلاثية المراحل بنهج قائم على الاحتياجات. ينظر

AYŞEGÜL KİBAROĞLU, WATER FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN THE EUPHRATES-TIGRIS RIVER BASIN, Middle East Technical University Department, p 3

50) (AYŞEGÜL KİBAROĞLU, A.G.E , p 3

٥١() زيتوني محمد، بوعكاز عبير، المصدر السابق، ص١٠٨

52) (Adele J. Kirschner and Katrin Tiroch"،Previous source. P 384

53) (AYŞEGÜL KİBAROĞLU, "،Previous source. P 5

54) (Adele J. Kirschner and Katrin Tiroch"،Previous source. P 384

55) (AYŞEGÜL KİBAROĞLU, "،Previous source. P 5

٥٦() إدارة مجاري المياه الإقليمية والعابرة للحدود، قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق، وزارة الخارجية التركية، ١٩٩٧، ص١٩

57) (Adele J. Kirschner and Katrin Tiroch"،Previous source. P 384

58) (AYŞEGÜL KİBAROĞLU, "،Previous source. P 5

59) (John F. Kolars, "Managing the Impact of Development: The Euphrates and Tigris Rivers and the Ecology of the 1Arabian Gulf-A Link in Forging Tri-Riparian Cooperation The compiled booklet of the Conference entitled "Water as an Element of Cooperation and Development in the Middle East", Hacettepe University and Friedrich-Naumann Foundation, Ankara, April 1994, p. 137

٦٠() عبد للمالك خلف التميمي، المصدر السابق، ص١٢٢

٦١() إدارة مجاري المياه الإقليمية والعابرة للحدود، المصدر السابق، ص٢٣

٦٢() عبد للمالك خلف التميمي، المصدر السابق، ص١٢٢-١٢٣

٦٣() إدارة مجاري المياه الإقليمية والعابرة للحدود، المصدر السابق، ص٢٣

٦٤() عبد للمالك خلف التميمي، المصدر السابق، ص١٢٣

٦٥() داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية_دراسة في اثر ازمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٣٨

٦٦() فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوريو، دار قرطبة للنشر والتوثيق للأبحاث، قبرص، ١٩٩٣، ص١٠٧

٦٧() عبد العزيز محمد محمد، المصدر السابق، ص١٢١

٦٨() حسين علي عران الجبوري، احمد حامد علي العبيدي، الموارد المائية وسياسة العراق الخارجية تجاه تركيا (منظور جيوبولتيكي معاصر)، بحث منشور ، مجلة التربية للعلوم الإنسانية، مج (٣)، العدد(١١)،٢٠٢٣، ص٢١٦

٦٩() انبثق حزب العمال الكردستاني (Parti–ye Karkarane Kurdistan) المعروف اختصاراً بـ (PKK) عام ١٩٧٩، من منظمة تركية شيوعية، كانت تعمل في السبعينيات باسم منظمة الشباب الثوري، وقد أسس الحزب عبدالله أوجلان، وهو طالب ترك دراسة العلوم السياسية، ومعروف شعبياً باسم "أبو" وتعني " العم"، والمنتسب إليه يسمى أبوجي". ويتبنى الحزب الماركسية – اللينينية أيديولوجية في العمل، وترتكز إستراتيجيته على استعمال العنف وتصعيده. في مواجهة عنف القوات التركية، وكانت الأحزاب الكردية الأخرى تتهمه باستخدام العنف ضدها، مما خلق هوة واسعة بينه وبينها. واستطاع الحزب أن يدرب أنصاره في معسكرات اليسار الفلسطيني في لبنان، وتسبب احتكاره العمل السياسي والعسكري باختفاء معظم الأحزاب والمنظمات الكردية تقريباً، وله نفوذ سياسي وعسكري قوي في المناطق الحدودية مع العراق وسورية، كما يحظى بنفوذ قوي لدى العلويين من الأكراد في منطقة تونجالي (درسيم). وأكسبته التصادمات المسلحة مع القوات الحكومية شعبية ورهبة لدى الكثيرين من الكرد في المنطقة، أنظر : علي عثمان، حزب العمال الكردستاني ومستقبل المسألة الكردية في تركيا، مجلة قراءات سياسية، السنة الثالثة العدد الأول، ١٩٩٣م، ص ٤٥–٦٥ ؛ حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٢م، ص ٣٧٨

٧٠() تلا عاصم فائق، اثر المتغير الأمريكي في العلاقات العراقية–التركية، بحث منشور، مجلة دراسات دولية، العدد(٥٤)، ٢٠١٢، ص٢٠٢

٧١() كمال محمد العاني، السياسات المائية وانعكاساتها في الازمة المائية العربية، دار صفاء للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٢، ص١٦٧

72) (Özkan Özer, 1947-1998 Türkiye-Suriye İlişkileri Güvenlik Sorunu Problemler, Dok-tora Tezi, Hacettepe Üniversites, Atatürk İlkeleri ve İnkılâp Tarihi Enstitüsü, (Anka-ra, 2021(,, ss. 177-178.

٧٣() مشروع سد قره قايا": ويشمل المشروع إنشاء سد ومحطة كهرومائية، بدأ العمل به عام ١٩٧٦، وانتهى عام ١٩٨٦، حيث وصلت سعته التخزينية إلى نحو (٩،٥٤) مليار ٣٠ يهدف المشروع إلى ري سهول آرارات وماردين" بمساحة نحو (١٦٠) ألف هكتار، وتتألف محطته الكهرومائية من ست مجموعات لتوليد الكهرباء، تنتج سنوياً نحو (٧،٥) مليار كيلو واط ساعي، وقد وصلت كلفة المشروع إلى نحو (٢٣٠) مليون دولار. ينظر يوسف ابراهيم الجهماني، سالار اوسي، ثرثرة فوق المياه_ تركيا وسوريا، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٩٩، ص٣٠

٧٤() مشروع الفرات الحدودي يضم عدداً من السدود والمحطات الكهربائية مثل من بيره جك": يبعد هذا السد عن الحدود السورية مسافة (٢٠) كم فقط تم الإعلان عن هذا المشروع عام ١٩٨٦، وبوشر العمل به عام ١٩٩٦ ، وتم انجازه عام ٢٠٠٠، يهدف المشروع لري مساحة قدرها نحو (٧٠) ألف هكتار من سهول غازي عينتاب، ويشمل المشروع محطة لتوليد

الكهرباء بطاقة تصل إلى (٢،٥١٨) مليار كيلو واط ساعي في السنة ووصلت كلفته التقديرية إلى نحو (٣٢١، ١) مليار دولار. ينظر سامر عبد الهادي علي، تاريخ العلاقات السياسية العراقية_التركية والعوامل المؤثرة فيها بين عامي ١٩٤٦-١٩٩١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة دمشق، ٢٠٢٤، ص١٧٤

٧٥() عبد العزيز شعبان الحديثي، نهرا دجلة والفرات، بين الحقوق المكتسبة والسياسة المائية التركية، بحث منشور، مجلة ديالى، جامعة بعقوبة، مج(١) ، العدد(٣٥)، ٢٠٠٩، ص١٣٥

٧٦() عبد الغني محمد عبد العزيز الدوري، السياسة المائية التركية وأثرها على الامن القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص٨٤

٧٧() حسين علي عران الجبوري، احمد حامد علي العبيدي، المصدر السابق، ص٢٢٥

٧٨() سلام سالم عبد، السياسات المائية التركية واثرها على الامن الغذائي في العراق، بحث منشور، مجلة كلية الاداب، جامعة الكوفة، العدد (٥٨١)، ٢٠١٦، ص٣٧٧

٧٩() المصدر نفسه، ص٣٧٨

٨٠() ياسر محمد عليوي، المصدر السابق، ص٢٥٦

٨١() توركوت اوزال سياسي تركي ليبرالي، ولد في ١٣ تشرين الاول ١٩٢٧ ١٩٩٣ شغل منصب رئيس الوزراء للمدة ١٣ كانون الأول ١٩٨٣ ٣١ تشرين الأول ١٩٨٩، ثم رئيساً للجمهورية التركية للمدة من ١ تشرين الثاني – حتى وفاته ١٧ نيسان ١٩٩٣، ينظر إبراهيم الدسوقي شتاء الحركة الإسلامية في تركيا دار البشير، عمان، الأردن (١٩٩٣)، ص ٤١.

82) (Ahmet Kocaoğlu, "Ortadoğu'da Su Sorunlari VeTürkiye'nin İkilemleri", Bilig Türk Dünyası Sosyal bilimler Dergisi, Savı.1, Bahar 1996, s. 132.

٨٣() عبد العزيز محمد محمد ، المصدر السابق، ص١٢١

٨٤() احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية في مجال المياه، بحث منشور، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، مج (٢٠١٠) العدد (٤٠)، ٢٠١٠، ص٣١

85) (Mehmet Telli Bulut, Soğuk savaş Sonrası Dönemde Türkiye-Suriye İlişkileri Ve Su sorunu, Yüksek Lisans Tezi, T.C. Balıkesir Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, (Balıkesir, 2008), s. 67

٨٦() صبيحة إبراهيم صالح، لمى عبدالعزيز مصطفى، المصدر السابق، ص٤٣٥

87) (THE TURKISH MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS, WATER ISSUES BETWEEN TURKEY, SYRIA AND IRAQ ، A STUDY BY THE TURKISH MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS, p6

٨٨() صحيفة كريستيان ساينس، الولايات المتحدة الامريكية، ٢ تموز ١٩٩٢

٨٩() يلدرم آقبولوت (Yıldırım Akbulut) ولد في (٢ ايلول ١٩٣٥ ، في أرزنجان– وتوفي ١٤ نيسان ٢٠٢١) هو محامي وسياسي تركي، كان رئيس وزراء تركيا العشرين وتولّى مرتين منصب رئيس مجلس النواب التركي. كان زعيم حزب الوطن الأم وأحد أعضائه المؤسسين في عام ١٩٨٣، دخل البرلمان في الانتخابات العامة لعام ١٩٨٣ ، وأصبح في عام ١٩٨٤ وزير الداخلية في عهد رئيس الوزراء وزعيم حزب الوطن الأم تورغوت أوزال ، وبقي في منصبه حتى عام ١٩٨٧ . رشّحه حزبه عام ١٩٨٧ لمنصب رئيس البرلمان، وفاز به وبقي فيه حتى ١٩٨٩. ينظر

Tuncer Yılmaz, İrfan Neziroğlu, Başbakanlarımız ve Genel Kurul Konuşmaları, Cilt 9, Türkiye Büyük Millet Meclisi Başkanlığı Yayınları, (Ankara, 2014), A. G. E, ss.603-604.

٩٠() صحيفة كريستيان ساينس، الولايات المتحدة الامريكية، ٢ تموز ١٩٩٢

٩١() جون دالي، سياسات تركيا المائية تثير قلق جيرانها في اتجاه مجرى النهر، سياسات تركيا المائية تثير قلق جيرانها في اتجاه مجرى النهر، بحث منشور، مجلة محلل تركيا، مج (٧)، العدد (١٦)، ٢٠١٤، ص١١٠

قائمة المصادر

١-إبراهيم الدسوقي شتاء الحركة الإسلامية في تركيا دار البشير، عمان، الأردن ،١٩٩٣.
٢-احمد جاسم ابراهيم الشمري، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي العربي (سوريا_ العراق)، بحث منشور، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية الحضارية والتاريخية، مجلد (١٠)، العدد (٢)، ٢٠٢٠
٣-احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية ١٩٤٥-٢٠١٦، دار امجد للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٧
٤-احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية في مجال المياه، بحث منشور، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، مج (٢٠١٠) العدد (٤٠)، ٢٠١٠
٥-احمد نوري النعيمي، العلاقات العربية التركية ١٩٤٥-٢٠١٦، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.
٦-إدارة مجاري المياه الإقليمية والعابرة للحدود، قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق، وزارة الخارجية التركية، ١٩٩٧
٧-انتصار محي الدين محمد داوؤد، دور المياه في الصراع العربي التركي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٥
٨-انتصار معاني علي الساعدي، نشوان علي حمادي الحديدي، شحة المياه في العراق (الأسباب، والمشاكل، والحلول)، بحث منشور، مجلة الجامعة العراقية، مج (١) العدد(٥٥)، ٢٠٢٢
٩-تلا عاصم فائق، اثر المتغير الأمريكي في العلاقات العراقية-التركية، بحث منشور، مجلة دراسات دولية، العدد(٥٤)، ٢٠١٢
١٠-جون دالي، سياسات تركيا المائية تثير قلق جيرانها في اتجاه مجرى النهر، سياسات تركيا المائية تثير قلق جيرانها في اتجاه مجرى النهر، بحث منشور، مجلة محلل تركيا، مج (٧)، العدد (١٦)، ٢٠١٤
١١-حاقان طاناش، مشكلة المياه في المنطقة من وجهة نظر تركية، بيروت، ١٩٩٤.
١٢-حامد عبيد حداد، المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات .. الأهداف والنوايا، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مج(١٨)، العدد(٦٥)، ٢٠٢٠
١٣-حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٢
١٤-حسين علي عران الجبوري، احمد حامد علي العبيدي، الموارد المائية وسياسة العراق الخارجية تجاه تركيا (منظور جيوبولتيكي معاصر)، بحث منشور ، مجلة التربية للعلوم الإنسانية، مج (٣)، العدد(١١)،٢٠٢٣
١٥-حيدر شامان حسين الصافي، نهر الفرات دراسة في العلاقات التركية العراقية، بحث منشور، مركز أبحاث الاهوار، جامعة ذي قار، ٢٠٠٩
١٦-خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، دار الكتب الوثائق، بغداد، ٢٠٠٤
١٧-د.ك.و، ملفات مجلس السيادة (٤٢٠٧٠٠/٣٢)، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، المؤرخ ١١ /١٩٦٨/٤، و١/ص١.
١٨-داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية_دراسة في اثر ازمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦

١٩-زيتوني محمد، بوعكاز عبير، ديناميكيات الصراع حول مشكلة المياه في المنطقة العربية بعد ٢٠١٩ دراسة حالة نهري دلة والفرات، بحث منشور، مجلة اكاديميا للعلوم السياسية، مج(٦)، العدد(٣)، ٢٠٢٠

٢٠-سامر عبد الهادي علي، تاريخ العلاقات السياسية العراقية_التركية والعوامل المؤثرة فيها بين عامي ١٩٤٦-١٩٩١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة دمشق، ٢٠٢٤

٢١-سامر مخيمر، خالد حجازي، ازمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة، بحث منشور، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون والثقافة والاداب، الكويت، العدد (٢٠٩)، ١٩٩٦

٢٢-سعد عبدالعزيز مسلط، الرؤية الاكاديمية التاريخية تجاه قضايا الخلاف العراقية-التركية المعاصرة ١٩٢٣-٢٠٠٢ الأستاذ دكتور إبراهيم خليل العلاف انموذجاً، بحث منشور، مجلة الاداب، جامعة بغداد، مج (٢٠٢٠)، العدد(١٣٥)

٢٣-سلام سالم عبد، السياسات المائية التركية واثرها على الامن الغذائي في العراق، بحث منشور، مجلة كلية الاداب، جامعة الكوفة، العدد (٥٨١)، ٢٠١٦

٢٤-سلمان علي حسين، المياه في العلاقات العراقية التركية، بحث منشور، كلية الفنون الجميلة، جامعة بغداد، ٢٠١٨

٢٥-صبرية احمد لافي الغريري، استثمار الموارد السطحية المائية في العراق وأثرها في الامن-الوطني، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦.

٢٦-صبيحة إبراهيم صالح، لمى عبدالعزيز مصطفى، موقف تركيا من قضية المياه في سوريا والعراق ١٩٨٩-٢٠٠٢، بحث منشور، مجلة كلية التربية الأساسية، مج (٣)، العدد (٢٠)، ٢٠٢٤

٢٧-صحيفة الوطن الأردنية، العدد (١٠٣٤٩) ، ٢٠١١

٢٨- صحيفة كريستيان ساينس، الولايات المتحدة الامريكية، ٢ تموز ١٩٩٢

٢٩- صحيفة كريستيان ساينس، الولايات المتحدة الامريكية، ٢ تموز ١٩٩٢

٣٠-صخر علي سلامة السليحات، دور المياه في اثارة النزاع في الشرق الأوسط (دراسة حالة: تركيا_ العراق- سورية للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤

٣١-عباس عبدالحسن كاظم، ظاهر عبدالزهرة خضير، تركيا ونهر الفرات نظرة تحليلية في الجغرافية السياسية، بحث منشور، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية) مج (٣٦)، العدد(٣)، ٢٠١١

٣٢-عبد العزيز شحادة منصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

٣٣-عبد العزيز شعبان الحديثي، نهرا دجلة والفرات، بين الحقوق المكتسبة والسياسة المائية التركية، بحث منشور، مجلة ديالى، جامعة بعقوبة، مج(١) ، العدد(٣٥)، ٢٠٠٩

٣٤-عبد العزيز محمد محمد، مشكلة المياه في الوطن العربي، شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام، طرابلس، ١٩٩٥

٣٥-عبد الغني محمد عبد العزيز الدوري، السياسة المائية التركية وأثرها على الامن القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٤

٣٦-عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩

٣٧-علاء مشرف سليمان، الخلاف التركي مع دول الجوار العربي ١٩٥٥-١٩٨٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الانبار، ٢٠٢٥

٣٨-علي عبدالحسين عبدالله، الفرص الضائعة امام العراق في مياه دجلة والفرات، بحث منشور، المجلة السياسية والدولية، جامعة جيهان، ٢٠١٨

٣٩-علي عثمان، حزب العمال الكردستاني ومستقبل المسألة الكردية في تركيا، مجلة قراءات سياسية، السنة الثالثة العدد الأول، ١٩٩٣

٤٠-عماد نعمة العبادي، مياه نهر الفرات واثرها في العلاقات التركية_ السورية ١٩٨٠-٢٠٠٠، مجلة كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية، العدد (٢٦)، ٢٠١٨

٤١-عمر احمد حسين، جبار محمد مهيدي، استخدامات مياه نهر الفرات بين الدول المتشاطئة وفقا للقانون الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (٧) ، العدد (١) ، ٢٠١٨

٤٢-عمر عطار مصطفى ، مستقبل استراتيجية تركيا المائية تجاه سوريا والعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية ، ٢٠١٨.

٤٣-فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤

٤٦-فليبس روبنس، تركيا والشرق الاوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث، ١٩٩٣.

٤٧-كمال محمد العاني، السياسات المائية وانعكاساتها في الازمة المائية العربية، دار صفاء للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٢

٤٨-محمد عبد المجيد حسون الزبيدي، الأمن المائي العراقي دراسة عن سير المفاوضات قسمت المياه الدولية، بغداد، ٢٠٠٨

٤٩-محمد عبدالمجيد حسون الزبيدي، الأمن المائي العراقي دراسة عن سير المفاوضات قسمت المياه الدولية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٨

٥٠-مروة علي حسين الزاملي، السياسة الخارجية التركية اتجاه المشرق العربي في عهد حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، ٢٠١٣

٥١-مهدي فليح ناصر الصافي، تحليل جغرافي سياسي للسياسة المائية التركية واثرها على الامن المائي العراقي، بحث منشور، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد (٢٣)، ٢٠١١

٥٢-ناجي علي حرج، مشكلة المياه في العلاقات العراقية السورية التركية (مظاهر التعاون وجوهر الخلاف)، بحث منشور، مجلة دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، العدد (٥)، ١٩٩٨

٥٣-هالة خالد حميد، إشكالية الامن المائي في العلاقات التركية العراقية: دراسة في آليات التعامل الأمثل في قضية المياه، بحث منشور، مجلة قضايا سياسية، جامعة بغداد، العدد(٦٥)، ٢٠١٤

٥٤-وسام شاكر الهاشمي، التآمر على المياه العربية مشروع تنمية هضبة الأناضول مشروع الغاب واثاره السلبية على مياه نهر دجلة، مجلة الجيولوجيا والتنمية، العدد (٢)، ١٩٩٧

٥٥-ياسر محمد عليوي، متغير المياه في العلاقات العراقية التركية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٣)، ٢٠١٨

٥٦-يوسف ابراهيم الجهماني، سالار اوسي، ثرثرة فوق المياه_ تركيا وسوريا، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٩٩

57-A.D.B.K, Hariciye Vekaleti İkinci Daire U. Müdürlügu ،Yüksek Başvekalete ،No 105/86, 27 Subat 1956.

58-A.D.B.K, Hariciye Vekaleti İkinci Daire U. Müdürlügu ،Yüksek Başvekalete ،No 4/6812, 28 Subat 1956.

59-A.D.B.K, Hariciye Vekaleti İkinci Daire U. Müdürlügu ،Yüksek Başvekalete ،No 4/6812, 28 Subat 1956.

60-Adele J. Kirschner and Katrin Tiroch"،The Waters of Euphrates and Tigris: An International Law Perspective،A. von Bogdandy and R. Wolfrum،Max Planck Yearbook of United Nations Law, Volume 16, 2012.

61- Ahmet Kocaoğlu, "Ortadoğu'da Su Sorunlari VeTürkiye'nin İkilemleri", Bilig Türk Dünyası Sosyal bilimler Dergisi, Savı.1, Bahar 1996.

62-Arnon medzini ،the euphrates river an analysis of a shared river system in the middle east ،school of oriental and african studies university of london ،1994 ،S171.

63-AYŞEGÜL KİBAROĞLU, WATER FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN THE EUPHRATES-TIGRIS RIVER BASIN, Middle East Technical University Department,2012

64-John F. Kolars, "Managing the Impact of Development: The Euphrates and Tigris Rivers and the Ecology of the 1Arabian Gulf-A Link in Forging Tri-Riparian Cooperation The compiled booklet of the Conference entitled "Water as an Element of Cooperation and Development in the Middle East", Hacettepe University and Friedrich-Naumann Foundation, Ankara, April 1994

65-Mehmet Telli Bulut, Soğuk savaş Sonrası Dönemde Türkiye-Suriye İlişkileri Ve Su sorunu, Yüksek Lisans Tezi, T.C. Balıkesir Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, (Balıkesir, 2008

66-Mete Erdem, "Transboundary Water Issues In The Euphrates-Tigris river Basın: Some Methodological Approaches And Opportunities For Cooperation", 2008.

67-Özden Bilen, Ortadoğu Su Sorunları ve Türkiye, Tesav Yayınları, (Ankara 2009

67- Özkan Özer, 1947-1998 Türkiye-Suriye İlişkileri Güvenlik Sorunu Problemler, Dok-tora Tezi, Hacettepe Üniversites, Atatürk İlkeleri ve İnkılâp Tarihi Enstitüsü, (Anka-ra, 2021

69-THE TURKISH MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS, WATER ISSUES BETWEEN TURKEY, SYRIA AND IRAQ ، A STUDY BY THE TURKISH MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

70- Tuncer Yılmaz, İrfan Neziroğlu, Başbakanlarımız ve Genel Kurul Konuşmaları, Cilt 9, Türkiye Büyük Millet Meclisi Başkanlığı Yayınları, (Ankara, 2014.

List of sources

1. Ibrahim al-Dasouqi, The Winter of the Islamic Movement in Turkey, Dar al-Bashir, Amman, Jordan, 1993.

2. Ahmed Jassim Ibrahim al-Shammari, Turkey's Water Policy and its Repercussions on Neighboring Arab Countries (Syria and Iraq), published research, Journal of the Babylon Center for Humanistic, Civilizational, and Historical Studies, Volume (10), Issue (2), 2020.

3. Ahmed Nouri al-Nuaimi, Iraqi-Turkish Relations 1945-2016, Amjad Publishing and Distribution House, Baghdad, 2017

4. Ahmed Nouri al-Nuaimi, Iraqi-Turkish Relations in the Field of Water, published research, Journal of Political Science, University of Baghdad, Vol. (2010), Issue (40), 2010.

5. Ahmed Nouri al-Nuaimi, Arab-Turkish Relations 1945-2016, Amjad Publishing and Distribution House, Amman, 2016

6-Management of regional and transboundary watercourses, water issues between Turkey, Syria, and Iraq, Turkish Ministry of Foreign Affairs, 1997

7- Intisar Mohiuddin Muhammad Dawood, The Role of Water in the Arab-Turkish Conflict, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Economic and Social Studies, University of Khartoum, 2005

8- Intisar Ma'ani Ali Al-Saadi, Nashwan Ali Hamadi Al-Hadidi, Water Scarcity in Iraq (Causes, Problems, and Solutions), Published Research, Journal of the University of Iraq, Vol. (1) Issue (55), 2022

9- Tala Asim Faiq, The Effect of the American Variable in Iraqi-Turkish Relations, Published Research, International Studies Journal, Issue (54), 2012

10- John Daly, Turkey's Water Policies Raise Concerns Among Neighbors Along the River Flow, Turkey's Water Policies Raise Concerns Among Neighbors Along the River Flow, Published Research, Turkey Analyst Journal, Vol. (7), Issue (16), 2014

16- Khalil Ibrahim Al-Nasiri, Contemporary Developments in Arab-Turkish Relations, Dar Al-Kutub Al-Watha'iq,Baghdad,2004
17- D.K.W, Sovereign Council Files (32/420700), Ministry of Agriculture and Agrarian Reform, dated11/4/1968
18- Dalia Ismail Mohammed, Water and International Relations: A Study on the Impact of the Water Crisis on the Nature and Pattern of Arab-Turkish Relations, Madbouly Library, Cairo, 2006
19- Muhammad Zeitouni, Bouakaz Abir, Dynamics of the Conflict over the Water Problem in the Arab Region After 2019: A Case Study of the Dlala and Euphrates Rivers, Published Research, Academia Journal of Political Science,Vol.(6),No.(3),2020
20- Samer Abdel Hadi Ali, History of Iraqi-Turkish Political Relations and the Factors Affecting Them Between 1946-1991, Unpublished Doctoral Thesis, Faculty of Arts, University of Damascus, 2024

21- Samer Mukhaymer, Khalid Hijazi, The Water Crisis in the Arab Region: Facts and Possible Alternatives, published research, Knowledge World Journal, National Council for Arts, Culture and Literature,Kuwait,Issue(209),1996
22- Saad Abdulaziz Musallat, The Historical Academic Perspective on Contemporary Iraqi-Turkish Dispute Issues 1923-2002: Professor Dr. Ibrahim Khalil Al-Alaf as a Model, published research, Journal of Arts, University of Baghdad,Vol(2020),Issue(135)
23- Salam Salem Abdul, Turkish Water Policies and Their Impact on Food Security in Iraq, published research, Journal of the College of Arts, University of Kufa,Issue(581),2016
24- Salman Ali Hussein, Water in Iraqi-Turkish Relations, published research, College of Fine Arts,University of Baghdad,2018

25- Sabriyah Ahmed Lafi Al-Ghariri, The Investment of Surface Water Resources in Iraq and Its Impact on National Security, unpublished PhD thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1996.

26- Sabiha Ibrahim Saleh, Lama Abdelaziz Mustafa, Turkey's position on the water issue in Syria and Iraq 1989-2002, published research, Journal of the College of Basic Education, Vol. (3),No.(20),2024
27-Al-Watan Jordanian Newspaper, Issue (10349), 2011
28- Christian Science Newspaper, United States of America, July 2, 1992
29- Christian Science Newspaper, United States of America, July 2, 1992
30- Sakhr Ali Salameh Al-Salihat, The Role of Water in Stirring Conflict in the Middle East (Case Study: Turkey-Iraq-Syria for the period 2003-2013), unpublished master's thesis, College of Arts and Sciences, Middle East University, 2014

31- Abbas Abdul Hassan Kazem, Dhahir Abdul Zahra Khudair, Turkey and the Euphrates River: An Analytical View in Political Geography, published research, Basra Research Journal (Humanities),Vol.(36),No.(3),2011
32- Abdul Aziz Shahada Mansour, The Water Issue in Syrian Policy towards Turkey, Center for Arab Unity Studies,Beirut,2000.
33- Abdul Aziz Shaaban Al-Hadithi, The Tigris and Euphrates Rivers, Between Acquired Rights and Turkish Water Policy, published research, Diyala Journal, University of Baqubah, Vol. (1), No. (35), 2009
34- Abdul Aziz Muhammad Muhammad, The Water Problem in the Arab World, Department of Education, Mobilization, and Media, Tripoli, 1995

35- Abdel Ghani Muhammad Abdel Aziz Al-Douri, Turkish Water Policy and Its Impact on National Security, Unpublished Master's Thesis, Higher Institute of Political and International Studies,Al-Mustansiriya University,2004
36- Abdel Malik Khalaf Al-Tamimi, Arab Water: Challenge and Response, Center for Arab Unity Studies,Beirut,1999
37- Alaa Musharraf Suleiman, The Turkish Dispute with Arab Neighboring Countries 1955-1980, Unpublished Doctoral Dissertation, College of Arts,Al-Anbar University,2025
38- Ali Abdul-Hussein Abdullah, Lost Opportunities for Iraq in the Tigris and Euphrates Waters, Published Research, Political and International Journal,Cihan University,2018
39- Ali Othman, The Kurdistan Workers' Party and the Future of the Kurdish Issue in Turkey, Political Readings Journal, Year Three, Issue One,1993
40- Emad Ne'ma Al-Abadi, Euphrates River Waters and Their Impact on Turkish-Syrian Relations 1980-2000, Journal of the College of Basic Education – Al-Mustansiriya University, Issue (26), 2018

41- Omar Ahmed Hussein, Jabbar Muhammad Muhidi, Uses of the Euphrates River Water among Riparian States According to International Law, Journal of Legal and Political Sciences, Volume(7),Issue(1),2018
42- Omar Attar Mustafa, The Future of Turkey's Water Strategy Towards Syria and Iraq, Unpublished Master's Thesis, College of Politica lScience,University of Sulaymaniyah,2018
43- Farah Abdul Karim Muhammad, The Water Dispute between Iraq and Turkey,

Unpublished Master's Thesis, College of Arts and Sciences, MiddleEastUniversity,2014
46- Phillips Robins, Turkey and the Middle East, translated by Mikhael Najm Khoury, Dar Qurtuba for Publishing, Documentation, and Research,1993
47- Kamal Muhammad Al-Ani, Water Policies and Their Implications in the Arab Water Crisis, Safaa Printing and Publishing House, Baghdad, 2012
48- Muhammad Abdul Majid Hassoun Al-Zubaidi, Iraqi Water Security: A Study on the Progress of Negotiations on the Division of International Waters,Baghdad,2008
49- Muhammad Abdul Majid Hassoun Al-Zubaidi, Iraqi Water Security: A Study on the Progress of Negotiations on the Division of International Waters, Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiya, Baghdad, 2008

50- Marwa Ali Hussein Al-Zamli, Turkish Foreign Policy towards the Arab East during the Era of the Justice and Development Party, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science,Al-MustansiriyaUniversity,2013
51- Mahdi Faleh Nasser Al-Safi, Political-Geographical Analysis of Turkish Water Policy and Its Impact on Iraqi Water Security, Published Research, Journal of Al-Ma'moon University College, Issue(23),2011
52- Naji Ali Haraj, The Water Problem in Iraqi-Syrian-Turkish Relations (Aspects of Cooperation and the Essence of Dispute), Published Research, Strategic Studies Journal, University of Baghdad,Issue(5),1998
53- Hala Khalid Hamid, The Problem of Water Security in Turkish-Iraqi Relations: A Study in Mechanisms for Optimal Handling of Water Issues, Published Research, Political Issues Journal,University of Baghdad,Issue(65),2014
54- Wisam Shaker Al-Hashimi, The Conspiracy Against Arab Water: The Anatolian Plateau Development Project, The GAP Project, and Its Negative Impacts on the Tigris River Water, Geology and Development Journal,Issue(2),1997
55- Yasser Mohammed Alawi, The Water Variable in Iraqi-Turkish Relations, Journal of Anbar University for Legal and Political Sciences, Issue (3), 2018

56- Youssef Ibrahim Al-Jahamani, Salar Ossi, Chatter Above the Waters: Turkey and Syria, Dar Houran for Printing and Publishing, Damascus, 1999

57-A.D.B.K, Hariciye Vekaleti İkinci Daire U. Müdürlügu ،Yüksek Başvekalete ،No 105/86, 27 Subat 1956.

58-A.D.B.K, Hariciye Vekaleti İkinci Daire U. Müdürlügu ،Yüksek Başvekalete ،No 4/6812, 28 Subat 1956.

59-A.D.B.K, Hariciye Vekaleti İkinci Daire U. Müdürlügu ،Yüksek Başvekalete ،No 4/6812, 28 Subat 1956.

60-Adele J. Kirschner and Katrin Tiroch"،The Waters of Euphrates and Tigris: An International Law Perspective،A. von Bogdandy and R. Wolfrum،Max Planck Yearbook of United Nations Law, Volume 16, 2012.

61- Ahmet Kocaoğlu, "Ortadoğu'da Su Sorunlari VeTürkiye'nin İkilemleri", Bilig Türk Dünyası Sosyal bilimler Dergisi, Savı.1, Bahar 1996.

62-Arnon medzini ،the euphrates river an analysis of a shared river system in the middle east ،school of oriental and african studies university of london ،1994 ،S171.

63-AYŞEGÜL KİBAROĞLU, WATER FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN THE EUPHRATES-TIGRIS RIVER BASIN, Middle East Technical University Department,2012

64-John F. Kolars, "Managing the Impact of Development: The Euphrates and Tigris Rivers and the Ecology of the 1Arabian Gulf-A Link in Forging Tri-Riparian Cooperation The compiled booklet of the Conference entitled "Water as an Element of Cooperation and Development in the Middle East", Hacettepe University and Friedrich-Naumann Foundation, Ankara, April 1994

65-Mehmet Telli Bulut, Soğuk savaş Sonrası Dönemde Türkiye-Suriye İlişkileri Ve Su sorunu, Yüksek Lisans Tezi, T.C. Balıkesir Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, (Balıkesir, 2008

66-Mete Erdem, "Transboundary Water Issues In The Euphrates-Tigris river Basın: Some Methodological Approaches And Opportunities For Cooperation", 2008.

67-Özden Bilen, Ortadoğu Su Sorunları ve Türkiye, Tesav Yayınları, (Ankara 2009

67- Özkan Özer, 1947-1998 Türkiye-Suriye İlişkileri Güvenlik Sorunu Problemler, Dok-tora Tezi, Hacettepe Üniversites, Atatürk İlkeleri ve İnkılâp Tarihi Enstitüsü, (Anka-ra, 2021

69-THE TURKISH MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS, WATER ISSUES BETWEEN TURKEY, SYRIA AND IRAQ ، A STUDY BY THE TURKISH MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

70- Tuncer Yılmaz, İrfan Neziroğlu, Başbakanlarımız ve Genel Kurul Konuşmaları, Cilt 9, Türkiye Büyük Millet Meclisi Başkanlığı Yayınları, (Ankara, 2014